جوهر النظام

في علمي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبدالله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو إسحاق أطفيش و ابراهيم العبري

الجزء الثالث و الجزء الرابع

الطبعة الثانية عشر
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

اهداءات ٢٠٠٢
دار الكتب القطرية
قطر

جوهر النظام

في علمي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبدالله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و ابراهيم العبري

الجزء الثالث و الجزء الرابع

الطبعة الثانية عشر
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

الناشر ـ حفيد المؤلف: سعود بن حمد بن نور الدين السالمي
وحقوق الطبع محفوظة للناشر

جوهر النظام

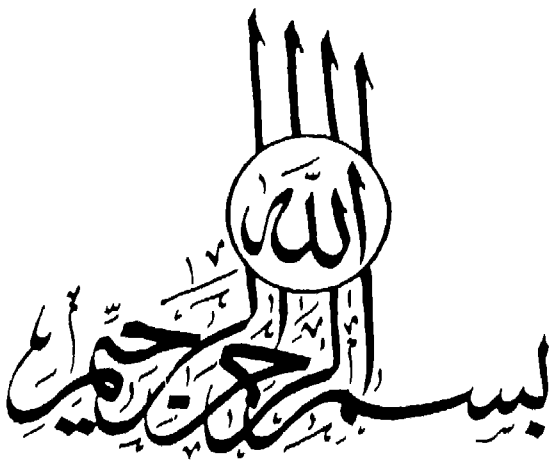
بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الثالث

كتابُ الإباحة (١)

وَهْيَ أُمورٌ تُدْرَى بالأحْوَالِ مَعَ انْتِفَاءِ الرَّيْبِ كَالإِذْلاَلِ
وَكَتَعَارُفٍ مِنَ الْجَمِيعِ وَكُلُّ مَا أَفْضَى إِلَى التَّوْسِيعِ
فَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَى التَّعَامُلِ يَكُونُ كَالإِذْنِ وَكَالدَّلاَئِلِ
وَبَابُهُ عِنْدَ الأُصُولِيِّينَا بِالاِسْتِدْلاَلِ يُعْرَفْنَ يَقِينَا

بابُ التَّعَارُفِ

وَهْوَ إِبَاحَةٌ بِهَا تَعَارَفُوا ولم يَكُنْ في أَمْرِهَا تَخَالُفُ
يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْبِلاَدِ طُرًّا بَأَنَّ ذَا لم يُحْجَرَنَّ حِجْرَا
في مِثْلِهِ تَسَامُحُ (٢) النُّفُوسِ وَلم يَكُن رَيْبٌ مِنَ المَحْسُوسِ
عِنْدَ انْتِفَاءِ الرَّيْبِ في ذَا الشَّانِ يُعْرَفُ حِلُّهُ بِذَا الْمَكَانِ
وَاخْتَلَفُوا في حُكْمِهِ أَجَازَهْ بَعْضٌ وَبَعْضٌ لا يَرَى الإِجَازَهْ
وَالْقَولُ بِالْجَوَازِ قَوْلُ الأَكْثَرِ أَيَّدَهُ أَيْضاً مَعَانِي الْخَبَرِ
فَإِنَّهُ يُوجَدُ في الأَخْبَارِ مَعْنَاهُ مَنْصُوصاً فَلا تُمَارِى
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ فِيمَا غُصِبْ وفي يَتِيمٍ مَسْجِدٍ وَمَن يَغِبْ
يَقُولُ مَاعَلَيْهِمُ تَعَارُفُ لأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدَنْهُ الوَاصِفُ
وَبَعْضُهُم يَمْنَعُهُ في الكُلِّ وَلَمْ يَرَوْهُ حُجَّةً لِلْحِلِّ

---

(١) أي المباح ، فالمصدر بمعنى اسم المفعول يعنى المباحات ، وما يجرى مجرى العرف بين الناس .
(٢) قوله : «تسامح» مضاف والنفوس مضاف إليه .

تَعَلُّقاً بِمُقْتَضَى الأَحْكَـامِ وغَيْرُهُ (١) قَالوا مِنَ الْحَرَامِ
وَعِنْدَهُمْ لَهُ فُرُوعٌ تُذْكَـرُ نَذْكُرُ بَعْضَهَا كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
فَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ أَذِنَـا يَشْرَبُ مِن مَاءٍ حَوَاهُ فِي إِنَا
فَإِنْ تَوَضَّا مِنْهُ أَوْ تَغَسَّلا فَضَامِنٌ لِمَا بِهِ قَدْ غَسَلا
وَهكَـذَا إِذَا سَقَـىٰ سِوَاهُ إِذْ لم يَكُن لِمِثْلِ ذَا أَعْطَاهُ
وَمَنَعُوا اللَّقَاطَ (٢) لِلْخَـلاَلِ إِلاَّ بِإِذْنِ صَاحِبِ الأَمْوَالِ
وَهَكَذَا السَّايحُ فِي الأَنْهَارِ فِي زَمَنِ الْقَيْظِ مِنَ الثِّمارِ
يُمْنَعُ إِلا إِن يَكُنْ تَعَذَّرَا مَالِكُـهُ فَإِنَّـهُ لِلْفُقَـرَا
وَجَائِـزٌ لِلأَقِـطِ الْفَقِيـرِ يَنْتَفِعَـنْ بِـهِ كَمِثْـلِ الْغَيْـرِ
وَمَنْ دَعَا إِلى طَعَامٍ رَجُلا وَلَمْ يَكُن أَمرَهُ أَن يَأكُلا
لَيْسَ لَهُ يَأكُلُ حَتَّى يُؤْمَرَا وَهْوَ مَقَالُ مَن لِهَذَا حَجَرَا
وَفِي جَمَاعَـةٍ عَلى طَعَـامِ دَعَاكَ بَعْضُهُمْ إِلي الإِطْعَامِ
لاتَأكُلَنْ حَتَّى يَقُولُوا طُرًّا كُلْ يَافَتَىٰ فَكُلْ وَلا تَضْطَرَّا
وإن يَكُنْ دَعَاكَ رَبُّ المَنْزِلِ أَجِبْهُ فِي الحَالِ وَمِنْهُ فَكُلِ
فإِنَّهُ أَوْلَى بِمَا فِي الْبَيْتِ وَغَيْـرُهُ تَجَمَّعُـوا لِلْقُـوتِ
والحُكْمُ أَنَّ ذَلِكَ الطَّعَامَا (٣) فَـلا نَـرىٰ لِغَيْـرِهِ كَلاَمَـا

---

(١) قوله : «وغيره» مبتدأ خبره ما بعده ، والمعنى أن الأحكام تقضى بأن كلا أولى بما يملكه فلا يحل ملكه لأحد إلا بإذنه ، وغير ما خرج بإذنه أو بيعه أو عطيته فهو حرام .

(٢) اللَّقاط : بالفتح وهو تناول ما يتساقط من ثمر النخيل مدركا كان أو غير مدرك ، والخلال منه مالم يَزُهْ .

(٣) قوله : «أن ذلك الطعاما» خبر أن محذوف تقديره له وإنما حذفه لإقامة الوزن وللعلم به .

وَمَنَعَ الشَّيْخُ سَلِيْلُ صَقْرِ (١) في قَوْلِهِ أن يُتَّكَى بِالْجُدْرِ
فَإِنَّهُ قَدْ أَلْصَقَ الْجِدَارَا بِأَصْبَعٍ وَنَظَرَ الْغُبَارَا
وَقَالَ فِيهِ إِنَّ هَذَا مَالُ وَرَبُّهُ أَوْلَىٰ بِهِ وَقَالُوا
الاتِّكَا بِجُدُرِ الأَنَامِ يَجُوزُ مَالَم يَكُ ذَا انْهِدَامِ (٢)
وَهْوَ مَقَالُ مَن يَرَىٰ التَّعَارُفَا فَكُنْ إِلَيْهِم مِثْلَ هَذَا صَارِفَا
والشُّرْبُ والْوُضُوءُ مِن نَهْرٍ غُصِبَ فالاحْتِلاَفُ عِنْدَهُمْ فِيهِ يَجِبْ
بِئْرُ الْيَتِيمِ جَائِزٌ أن يَشْرَبَا مِنْهَا وأن يَغْسِلَ مِنْهَا الْجَرَبَا (٣)
إِنْ كَانَ مَن يَفْعَلُ ذَاكَ يَسْتَقِي بِدَلْوِهِ وَلِلاَلِهِ يَتَّقِي
وَقِيلَ حُكْمُ الْماءِ في الآبارِ لِمَن لَهُ يَنْزَعُ لاتُمَارِى
لَوْ أَنَّهُ بالأَجْرِ مِنْهَا يَنْزَعُ أَوْ كَانَ مَمْلُوكاً كَذَاكَ يُشْرَعُ
فَهذِهِ فُرُوعُ مَنْ قَدْ مَنَعُوا وَعَكْسُهَا تَلْقَاهُ مَعْ مَن وَسَّعُوا
وَلِلْمُوَسِّعِينَ تَفْرِيعَاتُ تَأْتِي بِهَا في نَظْمِنَا الأَبْيَاتُ
وَلَقْطُكَ التَّمْرَ مِنَ الْمَحْصُونِ حِجْرٌ لِهَتْكِ حُرْمَةِ الْحُصُونِ
لِأَنَّهُ مِنْ حِينِ مَاقَدْ حَصَّنَا (٤) تَعْرِفُ مَنْعَهُ لِمَا لَه بَنَى
فَيَخْرُجَنْ ذَاكَ عَنِ الإِبَاحَهْ إلا إِذَا بِقَوْلِهِ أَبَاحَهْ
وَمَا عَدَاهُ فَحَلاَلٌ يُلْتَقَطْ إِنْ لم يَكُن بِخَارِبِ الرِّيحِ سَقَطْ

(١) قوله : الشيخ سليل صقر ؛ هو العلامة أبو معاوية عزان بن الصقر الغلافقى النزوي من العلماء المتقدمين السابقين علما وزمانا .

(٢) قوله : «ذا الهدام» أى مالم يكن ينهدم إذا اتكأ عليه ؛ فان كان كذلك امتنع الاتكاء به .

(٣) الجربا : هو داء معروف يكون في الإبل والغنم وليس المراد به حصر الإباحة لغسله من تلك البئر وحده بل هو تكملة للبيت ، والمراد أن الشرب والغسل لا يمنع من بئر اليتيم ، وإذا جاز غسل الجرب منها جاز غيره من باب أولى والله أعلم .

(٤) قوله : «حصنا» بالبناء للفاعل أى بنى عليه حائطاً .

وَصِفَةُ الْخَارِبِ مَاقَدْ يَسْقُطُ مِنْهَا ثَلاثٌ (١) دَفْعَةً لا يُلْقَطُ
وَهَكَذَا مَا أَسْقَطَ الطُّيُورُ فَلَقْطُهُ عِنْدَهُمُ مَحْجُورُ
فِي أَكْثَرِ القَوْلِ وَبَعْضٌ رَخَّصَا إِذِ الدَّلِيلُ فِيهِ لَم يُخَصِّصَا
وَقِيلَ لا بَأسَ عَلى مَن لَقَطَا مِنْ أَرْضِ قَومٍ سُنْبُلاً إِذْ سَقَطَا
وَهَكَذَا أيضاً لِقَاطُ التَّمْرِ بَعْدَ الْجَدَادِ (٢) وَذِهَابِ الْأَمرِ
لأَنَّهُ الْمَتْرُوكُ والتَّرْكُ لِمَا يَمْلِكُ لاَ يَجْعَلُهُ مُحَرَّمَا
إلاَّ إذَا كَانَ مِنَ الْحُصُونِ فلا يَجُوزُ اللَّقْطُ لِلْمَحْصُونِ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لَقْطَ التِّينِ إِذْ لَمْ يَكُنْ كَالتَّمْرِ فِي التَّعْيِينِ
فَرُبَّما شَحَّتْ بِهِ النُّفُوسُ لِعُدْمِهِ فَرَيْبُهُ مَحْسُوسُ
واللَّقْطَ لِلتَّمْرِ أَبَاحَ الأَثَرُ وَلَمْ يَكُنْ فِي التِّينِ عَنْهُمْ خَبَرُ
لَعَلَّهُ لأَجْلِ مَعْنًى خُصَّا مِنْ ذَاكَ فِي التَّمرِ عَلَيْهِ نُصَّا
وَعَلَّهُ لِأَجْلِ الاقْتِيَاتِ والتِّينُ يُؤتَى لِلتَّفَكُّهَاتِ
هَذَا هَوَ الْوَجْهُ لِمَا قَدْ قِيلاَ لَكِنَّنِي فِيهِ أَرَى التَّحْلِيلا
لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالأَرْطَابِ وَذَاكَ عِنْدَ نَفْيِ الْمُسْتَرَابِ
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ أَخْذُ الْحَطَبِ مِنَ الْمُبَاحَاتِ لِكُلِّ الْعَرَبِ
وَضِدُّهَا وَهْوَ الذِى يُحَصَّنُ لَيْسَ يَجُوزُ فَادْرِ مَايُبَيَّنُ
كَذَلِكَ الحَشِيْشُ فِي الزُّروعِ فَأَخْذُهُ لَيْسَ مِنَ الْمَمْنُوعِ
وَهْوَ الذِى يَنْبُتُ دُونَ بَذْرِ لأَنَّه الْكَلأ فَغَيْرُ حِجْرِ

---

(١) قوله : «ثلاث دفعة» أى ثلاث حبات من ثمرة النخلة الواحدة ، ودفعه مصدر واقع موقع الحال .

(٢) الجداد : هو صرام الثمر .

لٰكِنَّـهُ يَنْـفُضُ مَـا تَعَلَّقَـا بِهِ مِنَ التُّرَابِ حِينَ انْطَلَقَا
وَمَا بَقِي مِنْه يَرُدُّ مِثْلَـهُ قَالَ أَبُو المُؤْثِرِ (١) فَاعْرِفْ عَدْلَهُ
وَإِنْ أَضَرَّ وَطْيُهُ بَالـزَّرْعِ يَلْزَمُهُ ضَمَانُـهُ فِي الشَّرْعِ
أَمَّا المُرُورُ فِي أُرُوضِ النَّاسِ بِلا ضِرَارٍ مَابِهِ مَن بَاسِ
لَوْ حَرَّمَ المَشْيَ عَلَيْهَا المَالِكُ فلا تَضِيقُ هٰاهُنَا الْمَسَالِكُ
وَقِيـلَ إِنَّ عَالِمـاً أَتَـاهُ آتٍ بِهَذَا الْقَوْلِ قَدْ أَفْتَاهُ
قَالَ عَلَى أُروضِهِ يُجَدِّرُ (٢) إِنْ شَاءَ عَنْهَا لِلْمُرُورِ يَحْجُرُ
وَقِيـلَ إِنَّ مَانِـعَ الْمُبَـاحِ كَمَنْ أَبَاحَ الحِجْرَ فِي الْجُنَاحِ
وَوَضْعُ مَالَمْ يُؤْذِ بِالرِّجْلَيْنِ فِي أرضِ قَومٍ قِيلَ بِالوَجْهَيْنِ(٣)
وَذَاكَ إِن لَم يُخْشَ مِنْهُ ضَرَرُ فِي المَالِ فَالضِرَارُ فِيهِ يُحْجَرُ
وآخِذُ التُّرَابِ مِنْهَا يَيْسَرَا بِرَدِّهِ لِمثْلِ مَاقَدْ جَرَّا (٤)
قِيلَ وَلَوْ فِي غَيْرِهَا قَدْ رَدَّا مَاكَانَ مِنْ أَمْلاكِهِم قد عُدَّا
لٰكِنَّـهُ يَحتَـاجُ لِلتَّحْرِيـرِ (٥) فَـلا أَقُـولُ فِيـهِ بِالتَّقْرِيـرِ
فَهٰذِهِ الأُرُوضُ بَعْضُهَا نَرَىٰ زِيَادَةَ التُّرَابِ فِيهَـا ضَرَرَا
وَبَعْضُهَـا نُقْصَانُـهُ يَضُرُّ فَهاهُنَا التَّفْصِيـلُ مُسْتَمِـرُّ
وَمَنْ رَأَى فِي نَحْلَةٍ إِنْسَانا يَجْهَلُـهُ يَحْرُفُهَـا عَيَانَـا

---

(١) أبو المؤثر : هو العلامة الصلت بن خميس الخروصي البهلوي ، والمؤثر بضم الميم وكسر الثاء المثلثة على زنة المؤمن .
(٢) يُجدّر : أى يبنى الْجُدُر .
(٣) بالوجهين : يعنى الإباحة والمنع .
(٤) جرّا : أي أخذ .
(٥) للتحرير : أى للتبيين والتفصيل .

أعْطَاهُ مِمَّا قَدْ جَنىٰ مِنْ تَمْرِ فَأكْلُهُ حِلٌّ بِغَيْرِ شَجْرِ (١)
وَجَائِزٌ أَخْذُ ذَوِى التَّعْلِيمِ هَدِيَّةَ الْمَمْلُوكِ وَالْيَتِيمِ
وإنْ أتَاكَ الإبنُ مِن مَالِ الأبِ بِالتِّينِ واللَّيْمُونِ أوْ بِالرُّطَبِ
فَلا يَحِلُّ أَخْذُه فِي الْحُكْمِ إذ لم يَكُنْ ذَا ثِقَةٍ وَحَزْمِ
وَكَثْرَةُ التَّجَرِّي فِي الأوْلادِ أَوْرَثَنَا الشُّبْهَةَ فِي الْفُؤَادِ
وَرَجُلٌ عَلى يَتِيمٍ وَضَعَا يَداً لَهُ تَوَدُّدًا (٢) تَخَشُّعَا
فَعَلِقَ الدُّهْنُ بِهَا مِن رَأسِهِ فَإنَّ هَذَا سَالِمٌ مِن بَأسِهِ
تَسْتَعْمِلُ العَبْدَ مَعَ الصِّبْيَانِ بِغَيْرِ إذْنٍ لا يُجَوِّزَانِ
فَالاذْنُ فِي العَبِيدِ مِنْ سَيِّدِهِمْ والاذْنُ فِي الصِّبيَانِ مِنْ وَالِدِهِمْ
قِيلَ وَلا مَوْضِعَ لِلتَّعَارُفِ فِي المَوْضِعَيْنِ عِنْدَ عَبْدٍ خَائِفِ
وإن نَظَرْتَ سِيرَةَ الصَّحَابَهْ تَرَاهُمَا قَدْ لازَمَا (٣) السِحَابَهْ
وَرَجُلٌ قَدْ قَالَ لِلصَّبِيِّ سَلِّمْ عَلى وَالِدِكَ الأَبِيِّ
فَإنَّ هَذَا لَمْ يَكُن مُسْتَعْمِلا لَهُ وَقَالَ (٤) يَنْبَغِى أنْ يُهْمِلا
ولا أقُولُ يُهْمِلُ السَّلامَا ولَو مَعَ الصِّبْيَانِ والكَلامَا
لأنَّهُ تَحِيَّةُ الإسْلامِ وليسَ بِالكَلامِ مِنْ كَلامِ (٥)
إنْ رَفَعَ العَبدُ عَلى سَيِّدِهِ مَعَ الذِى الحُكْمُ غَدَا فِي يَدِهِ

---

(١) بغير شجر : بغير حُلْف .
(٢) تودد : مفعول لأجله .
(٣) قوله : «تراهما قد لازما» هما الصبى والمجنون ، والمعنى أنك إذا نظرت إلى سيرة الصحابة رأيت هذين فى معانى التعارف وهذا هو الحق .
(٤) قوله : «وقال» يعنى أنه قال ذلك صاحب الأصل ، والكلاما عطف على السلاما .
(٥) قوله : «من كلام» أي ليس فى القول من حرج .

ليسَ لهُ قَد قِيلَ أنْ يُؤَمِّرَهْ (١) يَأتِى بِهِ إليهِ حَتَّى يُحْضِرَهْ
وَجَائزٌ أنْ يَرْبِطَ الانسَانُ حِمَارَهُ قَدْ وَرَدَ البَيَـانُ
في نَخْلَةٍ لِغَيْرِهِ أوْ شَجَرَهْ مَالَمْ يَخَفْ مِنْهُ عَلَيْهَا ضَرَرَهْ
وَضَامِنٌ إن بَانَ فِيهَا ضَرَرُ مِنْهُ كَذَا قَدْ جَاءَ فِيهِ الأَثَرُ
والحَطَبُ المَغْصُوبُ مِنْهُ الجَمْرُ لا يُقْتَبَسْ فَإنَّ ذَاكَ حِجْرُ
وَقِيلَ لا بَأسَ بَأخْذِ اللَّهَبِ لأنَّهُ ليسَ بِنَفْسِ الحَطَبِ
والانْتِفَاعُ جَائِزٌ في الْمَاءِ إنْ فَاضَ مِنْ مَجْرَاهُ في الأَجْرَاءِ (٢)
وذاكَ مَاءٌ رَبَّهُ (٣) قَدْ غَلَبَا ولم يَجِدْ عَنِ الضَّيَاعِ مَهْرَبَا
وَضَائِعُ الأَمْوَالِ لا يُضَيَّعُ فَالانْتِفَاعُ مِنهُ ليسَ يُمْنَعُ
وَمَا عَلى مَنْ غَسَلَ الثِّيَابا فِي فَلَجٍ يَعْصِرُهَا إيجَابَا
بَلْ يُسْتَحَبُّ عَصْرُهَا فى الْفَلَجْ (٤) وَمَا عَلى تَارِكِهِ مِنْ حَرَجِ
ولم يَجُزْ أن تُكْسَرَ الانْهَارُ يُطْفَا بِهَا مَا أحْرَقَتْهُ النَّارُ
لَكن يَجوزُ الغَرْفُ بِالْجِرَارِ مِنْهَا وَبِالْقُدُورِ وَالصَّفَارِى (٥)
وفيهِ قَولٌ جَائِزٌ أنْ تُكْسَرا إذَا رَأى في كَسْرِهَا أن يَظْفَرَا
بَعدَ اعْتِقَادٍ مِنْهُ لِلضَّمَـانِ لِرَبِّـهِ بِالمِثْـلِ والأثْمَـانِ

---

(١) قوله : «يؤمّره» بتشديد الميم والمراد به هنا الأمر لا التأمير ، فلا يأمره أن يحضر سيده إليه بل يأمر غيره لذلك .

(٢) قوله : «في الأجراء» هى جمع جرية وهى الساقية التى يجرى فيها الماء .

(٣) قوله : «ربّه» مفعول به مقدم من غلبا ، والفاعل مضمر ، وهو راجع إلى الماء أي هو ماء غلب ربه إذا لم يقدر أن يحفظه ويمنعه عن الفيضان .

(٤) الفلج : النهر الصغير .

(٥) الجرار : جمع جره . والصفارى : جمع صفريه وهى قدور تعمل من الصفر يحمل فيها الماء ويطبخ فيها الطعام .

والنّضْحُ لِلْبَيْتِ مِنَ الأنْهَارِ حِجْرٌ وقِيلَ الْحِلُّ فِيهَا جَارِى
وَقِيلَ عَن مُوسىٰ (١) فَتَى عَلِيٍّ أجَـــازَهُ لِرَجُـــلٍ وَلِـــيِّ
وَجَائِزٌ أن يَأخُـذَ الإهَابَـا مِن مَيْتَةٍ إن رَبُّهَا قَدْ غَابَا
ولا يَجوزُ أخْـذُهُ مَادَامَـا صَاحِبُهـا حِيَالَهَـا أقَامَـا
لأنَّـهُ يُمْكِـنُ أنْ يُرِيْـدَهُ لِنَفْسِهِ أو يُعْطِيَـنْ عَبِيـدَهُ
وحِينَ مَاغَابَ عَرَفْنَا أنَّـهُ لَـيسَ يُرِيـدُهُ فَيَأخُذَنَّـهُ
ورأسُ شَاةٍ سَائِحٌ فِي الفَلَجِ فِي أكْلِهِ قَدْ قِيلَ نَوعُ حَرَجِ
لانَّـهُ كَمَيْتَـةٍ وَإنْ تَـرَىٰ لِذَبْحِهِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ أثَـرَا
فَلُقْطَـةٌ يَلْـزَمُ أنْ تُعَرَّفَـا وليسَ لِلعُرْفِ (٢) عَليهِ مُقْتَفَىٰ
والشَّاةُ إنْ تَتْرُكَهَا الأرْبَابُ حِينَ عَيَتْ (٣) عَنْهُمْ وَعَنْهَا غَابُوا
فَأخْذُهَا يَجُوزُ حِينَ تُرِكَتْ وَهٰكَذَا إنْ ذُبِحَتْ وأُكِلَتْ
وقِيلَ فِي بَهِيمَةٍ قَدْ غَابَتْ مِقْـدَارَ مَاتُنْتِـجُ ثُـمَّ آبَتْ
وَعِنْدَهَا ابنٌ صَغِيرٌ يَرْضَعُ لِدَرِّهَا (٤) وَهْيَ لَهُ لا تُمْنَعُ
فَبَعْضُهُم يَقُولُ ذَاكَ الوَلَدُ لِرِبهَا والبَعْضُ فِيه شَدَّدُوا
ولا أرَى التَّشْدِيدَ إلاَّ قَوْلُ مَن يَمْنَعُ هَذَا البَابَ أصْلاً فَاعْلَمَنْ(٥)

---

(١) هو العلامة أبو على موسى بن على بن عزره العزرى الأزكوي ، كان معاصراً للعلامة أبى عبد الله محمد بن محبوب بن الرحيل القرشي رضى الله عنهم أجمعين .

(٢) قوله : «وليس للعُرْف» أى لا يتبع في هذا عُرف أهل البلد ، ولا يدخل في معنى التعارف لأنه من الأمور النادرة .

(٣) عَيَتْ : أي أصابها الإعياء ، وأصله عييت بيائين حُذف إحداهما تخفيفا .

(٤) لِدَرِّها : بفتح الدال أي لبنها .

(٥) قوله : «يمنع هذا الباب» أى باب التعارف .

وَقيلَ فِيمَن يَجِدُ الطَّعَامَا ... فِي الطُّرْقِ ليسَ أكْلُهُ حَرَامَا
وَإن يَكُنْ عَلَى وِعَاءٍ جُعِلاَ ... فَإنَّهُ يَضْمَنُ مَنْ قَدْ أكَلاَ
لأَنَّـهُ يُحْتَمَـلُ التَّـركُ إلى ... أن يَرْجِعَنْ صَاحِبُهُ وَيَحْمِلا
وإنْ تَكُنْ عَلى الطَّرِيقِ تُجْعَلُ ... أوْعِيَةٌ مِنْهَا الشَّرَابُ يَحْصُلُ
فَإنَّهُ لاَبَـأسَ فِي التَّعَـارُفِ ... يَشْرَبُ مَن ليسَ لهَا بِعَارِفِ
لأَنَّهـا مَجْعُولَـةٌ لِـلشُّرْبِ ... وَتِـلْكَ حَالَـةٌ بِهَـذَا تُنْبِـى
وَقِيلَ مَهْمَا وَصَلَ الْكِتَابُ ... جَمَاعَـةً مُعَنْوَنـاً يُصَابُ
فَجَائِـزٌ يَقْـرَؤُهُ إنْسَانُ ... مِنْهُمْ وفي الفَتْحِ لَهُ يُعَانُ
لأَنَّهُمْ فِي الْحُكْمِ فِيهِ شَرْعُ ... وَهْوَ شَرِيْكٌ مَاعَلَيهِ مَنْـعُ
وَقِيلَ فِيمَنْ كَتَبَ الكِتَابَا ... لِصَاحِبٍ لَهُ وَكَانَ غَابَـا
عَرَّفَهُ (١) بَأَنْ يَبِيْـعَ جَانِبَـا ... مِن مَالِهِ أُجِيْزَ حِيْنَ كَاتَبَا
وَمَا عَلَيْهِ حَرَجٌ إن بَاعَا ... وَلَمْ يَكُـن لِمَالِـهِ أضَاعَـا
لأَنَّـهُ يُعْـرَفُ بِالتَّعَـارُفِ ... جَوَازُهُ فِي قَولِ كُلِ عَارِفِ
وَمِثْلُ هَذَا كَانَ عَنْ بَشِيرِ (٢) ... إلى أَخِيـهِ العَبْـدِ لِلْقَدِيـرِ
وأَنَّـهُ لَمَّـا رَآهُ جَبُنَـا ... قَالَ لَهُ خَلِّ صِفَاتِ الجُبَنَا
فَإنَّ أمْرَ النَّاسِ لَمَّا يَزَلِ ... يَجْرِي بِهِ آخِرُهُمْ عَنْ أَوَّلِ
وَدَافِـعٌ لِرَجُـلٍ كِتَابَـا ... يُرِيدُ مِنْهُ يَكْتُبُ الْجَوابَـا
يَلْزَمُهُ رَدُّ الْكِتَـابِ الأَوَّلِ ... لَوْ لَمْ يُرِدْهُ لِلتَّوَرُّعِ الْجَلِي

---

(١) عرّفه : أى كتب إليه يأمره أن يبيع له شيئا من ماله ، وهو اصطلاح عمانى .
(٢) هو العلامه بشير ابن محمد بن محبوب وأخوه العلامة عبد الله بن محمد بن محبوب وبه يكنى والدهما وللشيخ بشير كتاب المحاربة .

إلاّ إذَا كَانَ لَـهُ دَلاَلَـهْ فَتَرْكُهُ يَصِحُّ في ذِى الحَالَهْ
وَجَائِـزٌ لِغَيْـرِهِ أن يَكْتُبَـا حَقاً لَهُ بِدَفْتَرٍ إنْ طَلَبَـا
وَذَاكَ ليسَ عِنْدَنَا شَهَـادَهْ لٰكِنَّـهُ ضَبْـطٌ لِمَـا أرَادَهْ
وَقَالَ بَعْضٌ إنَّهُ لا يَكْتُبُ لِأنَّه قَدِ ادَّعَى مَايَطْـلُبُ
وَمَنْ دُعِى إلى طَعَامٍ نَظَرَا فِيمَنْ دَعَاهُ كَيفَ حُكْمَهُ يَرَى
فَإنْ رَآه أنْ يُجَابَ أَهْلاَ أَجَابَـهُ بِمَرْحَباً وأَهْـلا (١)
وَكُلُّ شَىء لَمْ يَكُنْ لِلّهِ لا خَيْرَ فِيهِ وَهْوَ كَالْمُبَاهِى(٢)
وَعِنْدَهُم إنْ وُضِعَ الطَّعَامُ لِلنَّـاسِ فَالآكِـلُ لا يُـلامُ
وَلَو بِلا إذْنٍ وَذَا مَعْرُوفُ لانَّـهُ لِكُلِّهِـمْ مَصْرُوفُ
وإن يَكُن بِبَعْضِهِمْ قَدْ خُصَّا فَأَكَلَ الْغَيرُ يَكُـونُ لِصَّا

بـاب الدلالـة

إبَاحَةٌ تَكُـونُ بَيْـنَ اثْنَيْـنِ بِغَيْـرِ قَـولٍ مُتَصَافِيَيْـنِ
هِيَ الَّتِى تُعْرَفُ بِالدَّلاَلَـهْ وَضَبْطُهَـا عِنْدَهُـمُ بِحَالَـهْ
لا يِجِدُ الإنْسَانُ مِنْ صَاحِبِهِ مَايَسْتَرِيبُ في الذِى يَأتى بِهِ
وَلَوْ رَآهُ يَأْكُلَنْ مِنْ مَالِهِ دَاخَلَهُ السُّرُورُ مِنْ أَحْوالِهِ
لا يَحْجَلُ الآكِلُ إن رَآهُ إنَّ الْحَيَـاءَ رِيبَـةً نَـرَاهُ
فَإنَّهُ وَلَو صَفَـا مَاخَجِـلا مِنْهُ ولَكِنْ طَابَ حِينَ أَكَلاَ

---

(١) قوله : «أهلا» الأولى مفعول ثان لرأى والثانية مصدر غير مشتق .
(٢) المباهى : المفاخر من المباهات وهى المفاخره .

مِيْزَانُهَـا بِالْقَـلْبِ يُعْرَفُنَّـا وكُلُّ مَايَرِيبُ (١) فَاحْذَرَنَّـا
تَعْرِيْفُهَا بِالْقَولِ لَيْسَ يَلْزَمُ لِأَنَّهَا بِالقَلْبِ حَالٌ يُعْلَـمُ
مِنْ هَاهُنا قالَ أَبُو عُبَيْدَهْ (٢) لا أدْرِى مَاقُلْتُم وَلا تَحْدِيدَهْ
لَكِنَّنِي وَلـوْ أَشَا أَخَـذْتُ مِن كِيسِ حَاجِبٍ لِمَا أَرَدْتُ
وَهِيَ مِنَ التَّعَارُفِ المُقَدَّمِ أَخَصُّ في الْمَعْنَى وَفِي التَّقَدُّمِ
وَاخْتَلَفُوا في حُكْمِهَا(٣) والأَكْثَرُ عَلى جَوَازِهَا وَبَعْضٌ يَحْجُرُ
وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَهَا بِالأَوْلِيَـا (٤) وَحُكْمُهَا في غَيْرِهِمْ مَارَضِيَا
كَأَنَّهُ خَافَ مِنَ التَّصَنُّـعِ أَنْ يُخْفِيَنْ خِلاَفَ مَاقَدْ يَدَّعِي
يُظْهِـرُ أَنَّـهُ بِـذَاكَ رَاضِي وَقَلْبُهُ مِنْ ذَاكَ في أَمْرَاضِ
وَذَاكَ رِيْبَـةٌ وَمِنْهَـا يَنْفِـرُ مَـنْ قَلْبُـهُ مُوَفَّـقٌ مُطَهَّـرُ
وإن يَكُنْ قَدْ أُمِنَ التَّصَنُّعُ (٥) فَلا أَقُولُ بِالْخُصُوصِ تُشْرَعُ
لأَنَّ أَصْلَهَا التَّرَاضِي فَاعْلَمَا يُبَاحُ إن رِضَاهُمَا قَدْ عُلِمَا
ولـيسَ لِلْوَلاَيَـةِ الدِّينِيَّـهْ في الْمَالِ مَدْخَلٌ كَذِى الْقَضِيَّهْ
وإن نَظَرْتَ سِيرَةَ الأَسْلاَفِ رَأَيْتَ فِعْلَهَا مَعَ التَّصَافِي
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَلاَ عَلَـى أَنْفُسِكُم أَنْ تَأْكُلُوا إِذْ فَصَّلا

---

(١) قوله : «يريب» بفتح الياء ؛ من رابه يريبه إذا أدخل في قلبه الريْب وهو الشك .
(٢) أبو عبيده : هو الإمام المحدّث مسلم بن أبى كريمه التيمى ، مولى لهم وهو شيخ الإمام الربيع ابن حبيب أخذ عن شيخه الإمام أبى الشعثاء جابر بن زيد وضمام بن السائب الندابى وحاجب : هو أبو مودود حاجب ابن مودود وكلاهما من تلاميذ جابر بن زيد ، وهما من أهالى البصرة أصلا ومنشئا ، رضي الله عن الجميع .
(٣) قوله : «فى حكمها» أى في حكم الدلالة .
(٤) الأولياء : المقصود بهم الأولياء فى الدين .
(٥) التصنع : هو إظهار الجميل مع إخفاء ضده .

بُيُوْتُ آبَائِكُمُ وَمَا ذَكَرْ مِن بَعْدِهَا إلى الصَّدِيقِ مُعْتَبَرْ
فَالأَكْلُ مِن مَالِ الصَّدِيقِ يُدْعَى دَلاَلَةً فِي الاصْطِلاحِ وَضْعَا
وَجَاءَ فِي السُّنَّةِ مَايَدُلُّ قَوْلاً وَفِعْلاً إنَّ هَذَا حِلُّ
دَلاَلَةُ الحَالِ عَلى المعَانِي أَدَلُّ مِنْ دَلاَلَةِ اللِّسَانِ
فَرُبَّ قَوْلٍ لا يُفِيدُ الْحِلاَّ وَرُبَّ حَالٍ قَدْ يُفِيدُ الْكُلاَّ(١)
ضَابِطُهُ انْتِفَاءُ الاسْتِرَابَهْ مِنْ هٰاهُنَا جَاءَتْ بِهِ الصَّحَابَهْ
وإنَّ قَوْماً دخَلُوا بَيْتَ الحَسَنْ(٢) فَانْدَفَعُوا فِي أَكْلِ مَايَدَّخِرَنْ
وسُرَّ قَلْبُهُ وَقَدْ تَهَلَّلاَ (٣) بَأَكْلِهِمْ مِن بَعْدِ مَاقَدْ دَخَلا
قالَ كَذَاكَ كَانُوا يَفْعَلُونَا يَعْنِي بِهِ الصَّحْبَ المُفَضَّلِينَا
ثُمَّ مَحِلُّ هَذَا الاسْتِدْلاَلُ يُقَالُ فِي الْعَبِيْدِ والأَمْوَالُ
وليسَ فِي الأَوْلادِ (٤) يُسْتَدَلُ لِأَنَّهَا وَلاَيَةٌ تَحُلُّ
فَالشَّرْعُ قَدْ خَصَّصَهَا بِالْوَالِدِ أَوْ بِوَلِيٍّ بَعْدَهُ مُعَاضِدِ
فَلْيُمْلِلَنْ وَلِيُّهُ إنْ كَانَا فِي آيةٍ أَحْكَمَتِ الْبَيَانَا
وَبِرِضَى وَالِدِهِ يَسْتَعْمِلُ عَنْ أَمْرِهِ بِالقَوْلِ فِيمَا يَفْعَلُ
كَأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْمَقَالا تَوْلِيَةً فَجَوَّزُوا الأَفْعَالا
والحَالُ لا يُوجِبُ لِلتَّوْلِيَةِ وَذَاكَ مِثْلُ العَقْدِ لِلزَّوْجِيَّةِ
مِنْ هٰاهُنَا قَدْ أُخْرِجَ الأَوْلادُ لِلَّهِ دَرُّهُمْ فَقَدْ أَجَادُوا

(١) الكُلاّ : أي القول والفعل معا :
(٢) هو الحسن البصرى التابعي المشهور .
(٣) تهلّلا : أى أشرق فرحا وسرورا .
(٤) قوله : «وليس فى الأولاد» يعنى أن الدلالة لا تدخل فى الأولاد ، لأنها كالولاية وإنما ولاية الأولاد لآبائهم وليس لها محل إلا فى الأموال .

وَجَائِزٌ لِلمُسْتَدِلِ يَلْبِسَا (١) ثَوْبَ صَدِيقِهِ وَلَمْ يَكُنْ أسَا
إلاَّ إذَا كَانَ بِهِ نَوْعُ مَرَضْ فَهْا هُنا الرَّيْبُ عَلَيْهَا قَدْ عَرَضْ
وَحَيثُ كانَ الرَّيْبُ فَالْحِلُّ انْتَفَى لِأَنَّهُ خِلافُ مَاقَدْ عُرِفَا
مِنْ هٰاهُنا نَمْنَعُ مَايَفْعَلُهُ بَعْضُ الْوَرَى مِنْ أَكْلِ مَايأْكُلُهُ
يَأكُلُهُ مِن مَالِ غَيْرِهِ فَإن رَآهُ قَالَ أَبْرِنِى وَلا تَمُنْ (٢)
وَهْوَ الَّذِى يُعْرَفُ بِالْجَسَارَهْ عِنْدَهُمْ وَأَنَّهَا خَسَارَهْ
لَو انْتَفى الرَّيْبُ لَمَا احْتَاجَ إلَى بُرْآنِهِ عَمَّا أتَاهُ أوَّلا
مِنْ هَاهُنَا قَالَ الخَلِيْلِىُّ(٣) لِمَنْ قَدْ جَاءَهُ لِذَاكَ لا تُنَافِقَنْ
يَعْنِى وَلَوْ كَانَ لَهُ اسْتِدْلالُ عَلَيهِ مَاكَانَ لَهُ اسْتِحْلالُ
لأَنما الحِلُّ عَنِ الضَّمَانِ وَهْوَ الذِى فِي ذِمَّةِ الإِنْسَانِ
وَمَا أُبِيحَ لَيْسَ فِيهِ أَبَدَا تَعَلُّقُ الضَّمَانِ وقِّيتَ الرَّدَى
فَأْخُذُهُ عَلى اعْتِقَادِ أَنَّهُ سَيسْتَحِلُّهُ نِفَاقٌ عَنَّهُ (٤)

بابُ ما يباحُ فى جانبِ الأيتامِ

وَأمَرَ القُرآنُ فِي الأيْتَامِ وَمَالِهِمْ (٥) بِالقِسْطِ فِي الْقِيَامِ
لاتَقْرَبُوا مَالَ اليَتِيمِ إلاَّ بِفِعْلِ أحْسَنِ الأمُورِ فِعْلا (٦)

---

(١) يلبسا : منصوب بأن المقدره .
(٢) لاتُمن : من المنّ أى لا تمن علي بما أكلته ، أو من مائهُ يمونه .
(٣) قال الخليلي : هو العلامة سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلى السابق الذكر .
(٤) عنّه : أى عارضه .
(٥) «ومالهم» : معطوف على قوله «في الأيتام» .
(٦) فعلا : تمييز .

وَخِلْطَةُ الأَيْتَامِ فِي الطَّعَامِ جَوَازُهَا يُوجَدُ فِي الأَحْكَامِ
إِنْ كَانَ مَنْ خَالَطَ لا يَرْزَاهُ[١] فِيمَا بِهِ خَالَطَ إِذْ أَتَاهُ
فَإِنْ تُخَالِطْهُمْ فَهُمْ إِخْوَانُ لَنَا بِهَذَا جَاءَنَا القُرآنُ
قَدْ عَلِمَ الإِلٰهُ مِنَّا المُفْسِدَا والمُصْلِحِينَ قَالَهُ تَهَدُّدَا
لو شَاءَ أن يَعْنِتَنا [٢] لَفَعَلا لٰكِنَّهُ أَبَاحَهَا تَفَضُّلا
وَيَلْزَمُ الحَاكِمَ والْوَصِيَّا أَوِ الوَكِيلَ يُنْفِقَ الصَّبِيَّا
مِن مَالِهِ لوْ كَانَ بِالْبَيْعِ فَقَطْ يَبِيعُهُ ولا يُقَالُ[٣] أَوْ يُحَطْ [٤]
لِأَنَّمَا إِقَالَةَ الْمَبِيْعِ تُفضِي إلى التَّبْدِيلِ والتَّضْيِيعِ
وإِنَّها نَقْضٌ لِمَا قَدْ أُبْرِمَا والحَطُّ غُرْمٌ فَاحْذَرَنْ أَنْ تَغْرَمَا
وَجَائِزٌ يَبِيعُهُ بِلا نِدَا إِذَا رَأَى الصَّلاحَ فِي ذَاكَ بَدَا
وَمِثْلُهُ الغَائِبُ والْمَعْتُوهُ [٥] يُنْفِقُ مَن يَلْزَمُ [٦] يُنْفِقُوهُ
والسَّيْفُ لِلْيَتِيمِ لايُبَاعُ إلا إِذَا خِيفَ بِهِ الضَّيَاعُ
لِأَنَّهُ إِذَا نَشَا [٧] يَحْتَاجُ لَهْ وفِي الصَّلاحِ جَائِزٌ يُبَاعُ لَهْ
وإِن يَكُ اليَتِيمُ ذَا تَعْلِيمِ فَاجِّرَنْ [٨] مِنَ مَالِ ذَا اليَتِيمِ

---

(١) لا يَرْزاه : بتسهيل الهمزه وأصله لا يرزئه أي لا يُدخل عليه الرزية بأكله أكثر مما خالطه به
(٢) يُعْنِتُنا : أى يضيّق علينا بمنع الخلطه .
(٣) ولا يُقال : فى الإقاله وهو رد البيع .
(٤) الحط : إسقاط شيء من ثمن المبيع .
(٥) المعتوه : المجنون الذى لا يفارقه الجنون .
(٦) قوله : «ينفق من يلزم» أي أن الغائب والمجنون ينفق من أموالهما من تلزمهما نفقته ، فيقوم بذلك عن الغائب وكيله وعن المجنون وَلِيُّه .
(٧) إذا نشا : أي كبر .
(٨) قوله : «فأجّرن» أي مَن يعلمه .

وَجَائِزٌ أن يُضْرَبَ الْيَتِيمُ لِمَا بِهِ صَلاحُهُ مَعْلُومُ
والخُلفُ مَهْمَا أبْرَأَ المُعَلِّمَا أُمُّ الْيَتِيمِ إذْ بِضَرْبٍ أَلَّمَا (١)
وأكثرُ الأقْوَالِ لا يَبْرَأُ بِهِ (٢) وَذاكَ إن بَرَّحَهُ بِضَرْبِهِ
وإنْ ضَرَبْتَ لا يَكُنْ مُبَرِّحَا مُؤَثِّراً كَلاَّ وَلا مُجَرِّحَا
وانْ تَشَا أنْ تَضْرِبَ الصَّبِيَّا فَشَاوِرَنْ وَالِدَهُ الأَبِيَّا
وَقيلَ إن بَانَ كَلامُ الكُفْرِ مِنَ الصَّبِيِّ وَخِلافُ الأمْرِ
أُدِّبَ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى يَرْجِعَا وَلَيْسَ يُقْتَلَنَّ قَطُّ فَاسْمَعَا
وَجَائِزٌ في كُتُبِ الْيَتِيمِ يَنْظُرُ ذُو التَّلْقِينِ وَالتَّعْلِيمِ
إلاَّ إذَا مَاغَيَّرَ الْقِرْطَاسَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ قِيَاسَا
وَفي الْيَتِيمِ إنْ أَتَى وَقَالا هَذَا لَكُم مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ آلا
فَلا يَجُوزُ أخْذُهُ وَإن يَقُلْ أَرْسَلَنِي بِهِ فَهَاهُنَا يَحِلْ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الحَالَتَيْنِ مُشْكِلُ (٣) لأَنَّمَا الْيَتِيمُ لايُفَصِّلُ
أَلْفَاظُهُ لَيسَ بِحُجَّةٍ عَلى سِوَاهُ إنْ أَعْطَاهُ أَوْ إنْ أَرْسَلا
وَإنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَاتُ في ذَاكَ فَهْوَ الْمَنْهَجُ الثَّبَاتُ
وَجَائِزٌ يُفْدَى مِنَ الْجَبَّارِ مَالُ يَتِيمٍ زَادَ في المِقْدَارِ

---

(١) ألّما : بالبناء للفاعل أى أوجعه .

(٢) قوله : «لايبرأ به» أى يبرآن الأم ، والضرب المبرح المؤثر ، أو هو الذى يحبس المضروب عن المشي من قولهم فلان لا يبارح المكان إذا لم ينتقل عنه .

(٣) قوله : «والفرق بين الحالتين مشكل» قلت : لا إشكال في ذلك فإن قوله : «هذا لكم» ليس بحجة من الصبى ، وأما إذا قال له : أرسلنى إليك بهذا فلان ، أو أرسل لك هذا معي فلان ، فهو مما تقتضيه عادة الناس فى إرسال الصبيان بالشيء اليسير الذى يحتمله حال الصبي فى العادة .

وَإن يَكُ الْفِدَا مُسَاوِياً فَلا يَفْدِيهِ إذْ مِنَ الصَّلاَحِ قَدْ خلا
ولا يَجُوزُ الدَّفْعُ لِلظُّلاَّمِ (١) مِنْ مَالِ مَنْ غَابَ أوِ الأيْتَامِ
قَبلَ وُقُوعِ الظُّلْمِ حَتَّى لَوْ خشَى(٢) وُقُوعَهُ وللْبِلادِ قَدْ غَشَا
لانَّ رَبَّ العَالَمِينَ يَقْدِرُ يَرُدَّهُ قَبْلَ يَعُودَ (٣) النَّظَرُ
وَهْو مِنَ التَّشْدِيدِ في مَكانِ وَالأنْسَبُ التَّرْخِيصُ(٤)بِالْمَعَانِى
لأنَّهُ بِالْخَوْفِ قَدْ تَعَلَّقَا جُمْلَةُ أحْكَامٍ وَصَارَ يُتَّقَى
يُحْفَظُ مَالُهُ إلَى أَن يُؤْنَسَا بَعْدَ البُلُوغِ رُشْدَهُ مُكَيَّسَا (٥)
وَذَاكَ أن يَحْفَظَ مَالَهُ فَلا يُبَذِّرَنَّهُ وَلا يُهَمِّلا
وَقِيلَ بَلْ وَلايَةٌ في الدِيّنِ إيْنَاسُ رُشْدِهُ بِلا تَحْمِينِ
لأنَّما الْفَاسِقُ لابُدَّ وَأن يُبَذّرَنَّ مَالَهُ إذْ يَعْصِيَنْ
لِأنَّما التَّبْذِير إنْفَاقٌ عَلى مَعْصِيَةِ الإلَهِ أوْ مَاحُظِلا (٦)
وَأوَّلُ القَوْلَيْنِ فَهْوَ أَوْسَعُ اليهِ مَالُهُ بِذَاكَ يُدْفَعُ
وَلْيُشْهِدِ (٧) الْعَدْلَيْنِ عِنْدَ دَفْعِهِ لأنَّهُ الاحْزَمُ عِنْدَ وَضْعِهِ

---

(١) الظُّلاّم : جمع ظالم ، ويصح أن يكون بفتح الظاء وتشديد اللام مرادا به الواحد مبالغة فى الظلم ، قال الله تعالى «وما ربك بظلام للعبيد» .

(٢) خشى : بالفتح مبينا للفاعل .

(٣) قوله : «يعود» منصوب بأن المقدرة .

(٤) قوله : «والأنسب الترخيص» قلت هذا الذى أيده المحقق الخليلى رضى الله عنه وهو الحق ان شاء الله .

(٥) مكيسا : حال ومعناه عاقلا ، والكيس العاقل وروى : «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت» .

(٦) حُظلا : منع .

(٧) وليشهد : الأصل وفى نسخه «يشهد» .

لايَبْقَ فِيهِ أبَداً نِزَاعُ ولا يَنَالُهُ بِهِ صُدَاعُ (١)
وَقَبلَ أن يُؤْنِسَ رُشْدَهُ فَلا يَدْفَعْ لَهْ إذْ دَفعُهُ قَدْ حُظِلا
حَتَّى وَلَوْ رَأى البُلُوغَ فِيهِ إذِ البُلوغُ لم يَكُنْ يَكْفِيهِ

*****

(١) صُداع : استعاره للأذى .

كتـابُ العطايـا

والمالُ بالإعْطَاءِ قَدْ يَنْتَقِلُ مِن مَالِكٍ لِمَالِكٍ يُحَـوَّلُ
لا يَطْلُبُ المُعْطِي بِذَا التَّمْلِيكِ سِوَى ثَوَابِ مَالِكِ الْمُلُوكِ
فَإِنَّـهُ حَثَّ عَلى الـتَّصَدُّقِ وأجْزَلَ الثَّوَابَ أي لِلمُنْفِقِ
وَقَصَرَ (١) الْبِرَّ عَلى إنْفَاقِ مَا وَذَاكَ بَعضُ مَانُحِبُّ فَاعْلَمَا
فَإنَّ مَنْ أَنْفَقَ بَعْضَ مَا أَحَبْ آثَرَ غَيْرَهُ عَلَيْهِ وَاسْتَحَبْ
فَحَصَّلَ الْبِرَّ بما قَدْ أَنْفَقَا لِأَنَّـهُ لأَجْلِـهِ تَصَدَّقَـا
فَبَذْلُهُ المحْبُوبَ (٢) يُقْضَىٰ إنَّما يَطْلُبُهُ لَدَيْهِ أعْلا مَغْنَمـا
وَهْوَ اخْتِبَارٌ لِلْعِبَـادِ وَرَدَا بِحِكْمَـةٍ بَالِغَـةٍ تَقَيَّـدَا
مَن يُقْرِضُ اللَّهَ يُضَاعِفْهُ لَهُ وَهْوَ غَنِيٌّ إنما القَرْضُ لَهُ
فَأَطْلَقَ القَرْضَ عَلى الإنْفَاقِ لأنَّ نَفْعَـهُ يَكُـونُ بَاقِـى
فَهْوَ كَمالٌ سَارَ عَنْهُ وَرَجَعْ حِينَ افْتِقَارِهِ عَلَيْهِ وَانْتَفَعْ
وإن يَكُن لِعِوَضٍ أعْطَـاهُ فَحظُّـهُ ذَاكَ الـذِى نَـوَاهُ
وَإن يَكُنْ في غَضَبٍ أعْطى فَلا تَثْبُتُ إلا إنْ مَضَىٰ إذْ عَقَلا
ثُمَّ البَيْعُ مَعَ الإقْـرَارِ في غَضَبٍ وَحُكْمُ ذَاكَ جَارِى
حَلْفُ في الهَدْيِ وَفي النُّذورِ والقَـولُ بالثُّبُوتِ لِلْكَثِيـرِ
وَقيلَ مَنْ آلَى وَكانَ قَدْ غَضِبْ بِلا طَلاقٍ وَعِتاقٍ لم تَجِبْ(٣)

---

(١) قوله : «وقصر» يشير إلى قوله تعالى : ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ .
(٢) المحبوب : مفعول به من المصدر وهو البذل وبذل مضاف إلى ضمير فاعله .
(٣) قوله : «لم تجب» أي الأليَّه : ومعناه لم تلزمه اليمين التى حلفها فى حال الغضب إذا لم تكن بالطلاق ولا العتاق ، أما الطلاق والعتاق فإنهما يقعان من الرجل ولو كانا فى حال الغضب عندنا ، خلافا لمن قال إنهما لا يلزمان لحديث «لا طلاق فى إغلاق» .

وَوَصْفُهُ أن يَحْمِلَنْهُ الْغَضَبُ لِذَاكَ فَهْوَ يَعْطِى حِينَ يَغْضَبُ
تَحْمِلُـهُ الحَـرَارَةُ الأَصْلِيَّـهْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَاهَا نِيَّـهْ
وان يَكُن مَن بَعْدِمَا أعْطى ادَّعَى بَأَنَّهُ فِي غَضَبٍ قَدْ وَقَعَا
وَلَمْ يُصَدّقْهُ الذِى أعْطَـاهُ عَلَيْهِ أن يُثْبِتَ مَا ادَّعَاهُ
بِيّنَةٌ (١) عَادِلَـةٌ تَشْهَـدُ لَـهْ بأَنَّهُ فِي غَضَبٍ قَد فَعَلَـهْ
والْخُلْفُ فِي عَطِيَّةِ الْمُشَاعِ(٢) أَجَازَهَا قَـومٌ على نِـزَاعِ
وأكْثرُ الأقوَالُ فِيها تَبْطُـلُ وَقيلَ لِلشَّرِيكِ (٣) ليسَ تَبْطُلُ
وإن يَكُن أتْلَفَهَا المُعْطَى فَلا يُدْرِكُهَا المُعْطِي لِمَا تَنَقَّلا
لأنَّـهُ بِـوَاسِعٍ أتْلَفَهَـا ولمْ يَكُن بالاعْتِدَا صَرَّفَهَا
والقَبْضُ شَرطٌ فَالعَطَايَا لا تَصِحّ إلا بِقَبْضِهَا وَقِيلَ بَلْ تَصِحّ
فَهِبَةُ الوَاهِبِ فِي الحُكْمِ لَهُ حَتَّى يَصِحَّ القَبْضُ فَاعْرِفْ عَدْلَهُ
لو مَاتَ(٤)مَوْهُوبٌ لَهُ مِنْ قَبْلِ قَبضٍ يُرَدُّ عِنْدَهُم لِلأصْلِ
وَذَا عَلى الْقَولِ بَأنَّ القَبْضَا شَرْطٌ وفي الْعَكْسِ انْعِكَاسٌ يُمْضَى
وَمَا عَلى الزَّوْجَينِ إحْرَازٌ (٥) لِمَا بَيْنَهُمَا مِـنَ اِتّحَـادٍ عُلِمَـا

---

(١) قوله : «بينة عادلة» يحتمل أن تكون مرفوعة على الابتدا ، أو فاعلة لفعل دل عليه قوله تشهد له

(٢) المُشَاع : المال المشترك بين اناس .

(٣) قوله : «وقيل للشريك ليس تبطل» أى الشريك في المُشاع فإن كانت العطية لأحد الشركاء فى المشاع فإنها تثبت ، بخلاف غير الشريك ، فقد قيل إنها لا تثبت إلا للشريك ، وهذا هو قول الأكثر ، لأن الأجنبى لا يمكنه قبض الْعَطِيَّة .

(٤) قوله : «لو مات» اختلف العلماء متى يستحق الموهوب له الهبة ؟ فقيل بانفصالها من الواهب وقيل بل باتصالها إلى الموهوبة له .

(٥) إحراز : أي قبض .

حُكْمُ الإلٰهِ جَعَلَ الزَّوْجَيْنِ في الاتِّحَادِ وَاحِداً لا اثْنَيْنِ
عِبَارةٌ عَنْ شِدَّةِ التَّآلُفِ وَعَدَمِ التَّفْرِيقِ والتَّخَالُفِ
وَقِيلَ بَلْ لابُدَّ مِنْ قَبْضٍ وَلَوْ بَيْنَهُمَا وَهْوَ قَلِيْلٌ إذْ رَوَوْا
وَلَيْسَ لِلحَمْلِ مِنَ الْعَطِيَّهْ وَإنما تَثْبُتُ في قَضِيَّهْ
وَهْيَ إذَا وَالِدُهُ قَضَاهُ عَن مَابِهِ (١) أَوْلادَهُ أَعْطَاهُ
لأَنَّهُ يَكونُ مِثلُ الْحَقِ لَهُ فَيَأْخُذَنَّهُ بِحَقِّ
عَطِيَةُ الْوَالِدُ لِلْبَنِينَا قَبْلَ الْبُلُوغِ لا يُثْبِتُونَا
وإنما تَثْبُتُ بِالإِحْرَازِ إن بَلَغُوا وَقِيلَ بِالجَوَازِ (٢)
لٰكِن لَهُ الرُّجُوعُ لو حَازَ الوَلَدْ لِأَنَّ مَالَ إبْنِهِ لَهُ يُعَدْ
وَمِنْ هُنَا الخِلافُ في الحُلِيِّ يَجْعَلُهُ الوَالِدُ في الصَّبِيِّ
ثمَّ يموتُ الوَالِدُ المُحَلِّي فَقالَ قومٌ إنَّهُ لِلكُلِّ
يكونُ مِيرَاثاً كَتِرْكَةِ الأبِ إذ لم يَكُن قَبْضٌ وقِيلَ لِلصَّبِي
وإنْ يكُن أعْطاهُ غَيْرُ الْوَالِدِ يَثْبُتُ دُونَ قَبْضِهِ لِلزَّائِدِ
وَقِيلَ إن لَمْ يُحْرِزِ الْوَكِيلُ أوِ الْوَلِيُّ بَاطِلٌ عَلِيْلُ
وَيَثْبُتُ الْعَطَاءُ لِلْمَسَاجِدِ مِنْ غَيْرِ إحْرَازٍ مِنَ الأَمَاجِدِ
وَيَلْزَمُ الإِحرَازُ في الافْلاَجِ أرْبَابَها يُوجَدُ في الْمِنْهَاجِ (٣)
وَوَاحِدٌ مِنْهُم عَنِ البَاقِينَا يَكْفِي إذَا أَحْرَزَهُ يَقِيْنَا
لِأَنَّهُ فِيهِ شَرِيْكٌ فَهُمُ فِيهِ سَوَاءٌ قَبْضُ كَلٍّ يَلْزَمُ

(١) في نسخه «عمّا به» بالإدغام وهو أخف للوزن .

(٢) قوله : «وقيل بالجواز» أى جواز العطية ، وهى عباره عن ثبوتها عند من قال به ، كما بين ذلك فى قوله ؛ ومن هنا الخلاف .... الخ

(٣) قوله : «المنهاج» هو كتاب منهاج العدل لمؤلفه الشيخ عمر بن سعيد المعدى البهلوى رحمه الله .

وَإن يَكُن أعْطَاهُ أصْلَ مَالِ ... وبَاعَهُ (١) المُعْطَى لَهُ بِالْحَالِ
لا يُدْرِكُ الْمُعْطِي بِهِ رُجُوعَا ... مِن بَعْدِ أنْ صَارَ لَهُ مَبِيْعَا
وإن أَمَرْتَ رَجُلاً يُعْطِي رَجُلْ ... فَقَالَ قَدْ أعْطَيْتُهُ وَلَم يَقُلْ (٢)
فَقِيلَ قَوْلُهُ بِذَاكَ يُقْبَلُ ... وَقِيلَ دُونَ حُجَّةٍ لا يُقْبَلُ
وَأوَّلُ القَوْلَيْنِ أقْوَى مَعْنَى ... لأنَّهُ مِثْلُ الأمِينِ مَعْنَا (٣)
سَلَّطَهُ فَكَيْفَ يُطْلَبَنَّا ... بِحُجَّةٍ أَمْ كَيفَ يَغْرَمَنَّا
وَكُلُّ مَامَرّ يُسَمَّى صَدَقَهْ ... لأنَّهُ لِرَبِهِ قَدْ أنْفَقَهْ
وَحيثُ كَانَتْ لِلْوَرَى فيها مِنَنْ ... وَيَدُ مَنْ أَعْطَى عَلَيْهِ تُرْفَعَنْ
حَرَّمَهَا الرَّبُّ عَلى الْمُخْتَارِ ... لِيَبْرَى مِن مِنَّةِ غَيْرِ البَارِى
وَفِي الهَدَايَا صِفَةُ التَّعْظِيمِ ... لأنها تُهْدَى إلى العَظِيمِ
مِنْ أجْلِ ذَا كَانَتْ لَهُ حَلاَلاَ ... لَكِنْ يُعَوِضَنَّهُ أَمْثَالا
وَكُلُّ مَنْ أَهَدَى لأَجْلِ عِوَضِ ... إليكَ فَاقْبَلْهَا ولَكِنْ عَوِّضِ
قِيلَ وُجُوْباً وَأُناسٌ قَالُوا ... بِأَنَّهُ مَكْرُمَةٌ تُنَالُ
وَقِيلَ إنْ أَهْدَى الفَقِيرُ لِلْغَنِي ... يَلْزَمُهُ يُكَافِيَنْ بِالثَّمَنِ

(١) قوله : «وباعه» أى باع له ما أعطاه إياه ، فإنه لا يُدرِكُ الرجوع فى العطية بعدما اشتراها من المعطى بالفتح .
(٢) قوله : «ولم يقل» أي لم يقل المعطى شيئا ، أو هو بضم الياء من الإقالة أي لم يرد العطية .
(٣) الأول من المعانى والثانى هى مع موصولة بضمير جماعة المتكلمين أو الواحد المعظم نفسه .

« تنبيـــه »

إن قيل ما الفرق بين العطية والهدية والهبة والصدقة والنِّحْلَة فالجواب : أما العطية : فهى تكون بين المتساويَيْن من الناس . والهدية : تكون من الأدنى للأعلى بدليل «وإنى مرسلة إليهم بهديه» لأن سليمان أعلى منها ، والهبة من الأعلى إلى من دونه ، والصدقة إنما تكون من الغني للفقير والنحلة من الآباء للأولاد ، واسم العطيه أعم ، ولكل واحدة من هذه الخمس حكم يخصها مبين فى محله والله أعلم . العبرى

وأخْذُهَا حِلٌّ بِلا خِـلاَفِ وأنَّها مِنْ سِيرَةِ الأسْلاَفِ
حَثَّ عَليها المُصْطَفى وَبَيَّنَا بَأنَّ فِيهَا الْحُبَّ قَدْ تَعَيَّنَا
والقَلبُ مَطْبُوعٌ بِحُبِّ المُحْسِنِ إلَيْهِ إنْ شِئْتَ وِدَاداً أحْسِنِ
أَنْتَ لِمَـنْ أعْطَيْتَـهُ أمِيْـرُ وأنْتَ لِلْمُعْطِي إذاً أَسِيـرُ
وَإن يَكُنْ أَعْطَاكَ مَالاً تَأكُلُهْ أنتَ إلى أَن يَأتِيَنْهُ أجَلُهْ
فَهَـذِهِ عَطِيَّـةٌ ضَعِيفَـهْ لأَجْلِ شَرْطِهَا أرَى تَضْعِيفَهْ
وَهْوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ العُمْرَى لِانَّهَا تَسْتَقْصِى مِنْهُ العُمْرَا
يُعْطِيْهِ ذَاكَ الشَّيْءَ عُمْرَ الْمُعْطَى لا عُمْرَ مَنْ أَعْطَى إذَا مَا أعْطَى
يقولُ هَذَا لَكَ طُولَ[1] عُمْرِكَا والْخُلْفُ هَل تَرْجِعُ بَعد ذَلِكَا
فقِيلَ لاَ تَرْجِعُ نَحْوَ الأَوَّلِ بِمَوْتِ مَن عُمِّرَ بَل لِمَن يَلِي
وقِيلَ بل تَرجِعُ مَالم يَجْعَلاَ عَقِبَهُ كَمِثْلِـهِ إذْ جَعَـلا
ومَانِحٌ شَيْئاً وَمَاتَ يُنْقَـلُ لِوَارِثِيـهِ والْمُنَـاحُ يَبْطُـلُ
إلا إذا أوْصَى بِهِ أنْ يُمْنَحَا فَذَاكَ بالإيصَاءِ مَنْهُ رَبِحَا
وَمُنْحَةُ الأرضِ لِزَرْعِ القَتِّ ثَابِتَـةٌ إلى تَمـامِ الْـوَقْتِ
لِلْجَزَّةِ [2] الأولَى وَبَعْدَهَا سَنَهْ تَمَامُ هَذَا الْوقْتِ فِيمَا بَيَّنَهْ
وإن يَكن لِزَرْعِ مَوْزٍ مَنَحَا تَثْبُتُ حتى يَسْتَغِلَّ المِنَحا [3]
وَيَأكُلُ الابْكَـارَ والأُمَّـاتِ وَمَالَهَا مِن بَعدُ مِنْ ثَبَاتِ

---

(١) طول : منصوب على الظرفية المعنوية ؛ أي مدة عمره .
(٢) الجَزَّة : «في اصطلاح أهل عمان» عبارة عن قطع جميع المدرَك من زرع القضب (البرسيم) وهو القت ، ثم إذا نبت وأدرك وَجُزَّ ؛ أي قطع ، سمي ذلك الجزّة الثانية وهى بالجيم والزاي المعجمه .
(٣) المِنَحا : جمع منحة ، والمراد به الشى الممنوح .

ولا تَجُوزَ مِنْحَةُ الرُّمُومِ (١) إلا بَإِذْنٍ مِن جِبَاهِ (٢) الْقَوْمِ
وذاكَ إن كَانُوا مِنَ الْثِقَاتِ اذْ غَيرُهُمْ مِنْ المُبَطَّلاَتِ
لِأنما أمْرُ الْثِقَـاتِ جَـارِ بالْحقِّ دُونَ الأمْرِ للفُجَّارِ

*****

(١) الرموم جمع رم وهي الأثارات جمع أثارة وهى بقايا العمران من الأطلال والأشجار والأراضى والسواقي والمياه ، وما يجرى مجرى ذلك ، على ما بينه الصّائغي رحمه الله . قال فى المضنون به على غير أهله ؛ فى الباب السابع عشر : والأثارة ما كان قد سبق فيه العمران . وقال فى الباب قبله : والرموم المشهورة فى أيدى الناس والقرى والمزارع التى فيها الأنهار والآبار ، ويدعونها أثارات لهم ، وفيها أثر العمارات فتلك رموم لأهلها ، وهى قسم فى الجاهلية ثبت فى الإسلام الخ .
(٢) جباه القوم : وجوه القوم وأعيانهم .

كتـــابُ الإقـــرارِ

إقْرَارُهُ أن يُفْصِحَ الْمَقَالاَ أنَّ عَلـَّى لِفُـلاَنٍ مَـــالاَ
يُبَيِّنَنَّ عَـدَدَ المُقَـرِّ بِـــهْ وذَاتَهُ وَوَصْفَهُ في الْمُشْتَبِهْ
واخْتَلَفُـــوا إن لم يُبَيِّنَنَّـــا فَبَعْضُهُم أَلْغَاهُ (١) فَاعْلَمَنَّـــا
لأنَّـــهُ لم يَقَـعِ الإقْـــرَارُ مَوْقِعَهُ إذَا انْتفى الْمِقْـدَارُ
فَحُكْمُهُ(٢) حُكْمُ الَّذِى لم يَقُلِ إذْ أجْمَلَ الْقَوْلَ ولم يُفَصِّلِ
وَبَعْضُهُـــمْ أثْبَتَـــهُ وألْزَمَـــهْ بِأنْ يُفَسِّرَنّ مَا قَدْ أبْهَمَهْ
لأَنَّهُ قَدْ ثَبتَ الْحَقُّ وَمَا بَقِي سِوَى التَّفْصِيلُ مِنْهُ فَاعْلَمَا
وَأَكْثَرُ التَّفْرِيعِ في الآثَـارِ عَلى ثُبُوتِ نَحْوِ ذَا الإقْرَارِ
وهَا أنَا أذكُرُهَا مُفَصِّلاَ (٣) مُبيِّناً إثْبَاتَ مَاقَـدْ جُهِـلا
فإن يَكُن بِمَائَتَـيْ مِثْقَـالِ أقَـرَّ مَابَيَّـنَ فـي الْمَقَـــالِ
فَإن يَكُنْ حَيًّا فَبالتَّفسِيرِ يُؤْخَذُ فِيمَا جَاءَ عن بَشِيرِ
وَإن يَكُنْ مَاتَ فلا عَلَيهِ شَيءٌ يَكـونُ ثَابِتـاً لَدَيْـــهِ
لِعَـدَمِ الحُجَّـةِ والْبَيَـــانِ فَمِنْ هُنَا نَقُولُ بِالْبُطْـلاَنِ
ورَجُـــلٌ بِمُلْكِـــهِ أَقَـــرَّا وَبَعضُ مُلْكِهِ الْحتَفَى وَمَرَّا
إقْرَارُهُ يَثْبُتُ فِيما عَلِمَا مِنْ ذَاكَ دُونَ مَاعَلَيْهِ الْبَهَمَا
وَقِيل بَل يَثْبُتُ في الْمَجْهُولِ لِأنَّـهُ يَدخُـلُ في المَقُـولِ

---

(١) ألغاهُ : أبطلهُ .

(٢) قوله : «فحكمه .. الخ» أي حكم من لم يقر إذا لم يبيّن الإقرار .

(٣) مفصلا : حال من أذكرها وهو بكسر الصاد ، أو صفة لمصدر محذوف أي ذكرا مفصلا فيكون بفتح الصاد .

ولا أرَاهُ دَاخِـلاً لأَنَّمَـا إقرارُهُ يَكُونُ فِيمـا عَلِمَـا
وأَخْـذُهُ بِمقْـتَضىٰ المَقَـالِ يُخَالِفُ القَصْدَ بِكُلِّ حَالِ
واللَّفْظُ قَالِبُ المَعَانِي لا سِوَى فَيَثْبُتُ المَعْنىٰ الذِى بِهِ نَوَى
مِن هَاهُنا قَدْ ثَبَتَ الْمَجَازُ وَهْوَ عَلى مَقْصُودِهِ يُجَـازُ
وَذَاكَ لَفْظٌ عَن مَعَانِيهِ انصَرَفْ بِقَصْدِ مَنْ عَبَّرَ يَوْماً وَوَصَفْ
وَامْـرَأةٌ لِزَوْجِهَـا تُقِـرُّ بِكُـلِ مَـافِي بَيْتِهـا يَقِـرُّ
وهْيَ بذاكَ الْبَيْتِ والثِّيَابُ فِيها وفيها الحُلْيُ المُسْتَطَابُ
فقيلَ إنَّ مَا عَلَيْهَا يَدْخُلُ في قَوْلِهَا يأخُذُ ذَاكَ الرَّجُلُ
وَذَاكَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (١) نُقِلا وإنَّنِـى أرَاهُ مِمَّـا أُغْفِـلاَ
فاللَّفْظُ يَقْتَضِيهِ دُونَ الْحَالِ مَالَمْ يَكُن يُقْصَدُ بالْمَقَالِ
فَلاَ أرَى ثبُوتَ ذَاكَ أَبَداَ إلاَّ إذَا كَانَ إلَيْـهِ قُصِدَا
وكُلُّ مَا خَلَّفْتُهُ مِن مَالِ فَهْوَ لِزَوْجَتِى عَلى الإجْمَالِ
فَثَابِتٌ قيلَ وَبَعْضٌ لايَرَىٰ ثُبُوتَهُ إذْ لم يَكُنْ قَد فَسَّرَا
وَمَن يَقُل دَارِي لِزَيدٍ فَالشَّجَرْ لا يَدْخُلَنْ في الدَّارِ إذْ بِهَا أَقَرْ
وإن يَكُن قَدْ قَالَ هَذَا الْمَنْزِلُ أشْجَارُهُ قَدْ قِيلَ فِيهِ تَدْخُلُ

---

(١) قوله : «عن أبى سعيد .. الخ» أبو سعيد هو العلامة محمد بن سعيد بن محمد الكدمى وقوله : «مما أُغفلا» بضم الهمزة مبنيا للمفعول أي مما ترك من القول ، وعدل عنه إلى ما سواه ، وإنما قال هذا لأنه يعتبر المقاصد في غالب الأمور الشرعية ، ولا يعتبر مقتضى ظواهر الألفاظ ، والذى ذهب إليه الكدمى له وجه لكون ما عليها من الحلّي هو في داخل البيت ، وقد عمه الإقرار فالعموم يدخله فيما أقرت به ، ومن اعتبر القصد هو وجه صحيح فالقولان متجهان في المسئلة والله أعلم .

وَمَن يَقُلْ إِنَّ لِزَيْدٍ سَيْفَا وَذَاكَ فِي بَيْتِي فَلا تَحِيفَا (١)
وَوُجِدَتْ جُمْلَةُ أَسْيَافٍ فَمَا(٢) يُعْطَى فَفِي ذَاكَ اخْتِلافُ العُلَمَا
فَقِيلَ أَدْنَاهَا وَقِيلَ الأَعْلَى وَبَعْضُهُمْ خَاصَصَ فِيهِ الْكُلاَّ
وَمَن يَقُلْ أَكْثَرُ مَالِي أَوْ يَقُلْ أَجَلُّهُ فَهْوَ لِذَلِكَ الرَّجُلْ
فَمَا عَدَا النِّصْفَ لَهُ يُقَرَّرُ لأَنَّهُ أَجَلُّهُ وَالأَكْثَرُ
وَقِيلَ فِي الأَجَلِّ يُعْطَى الأَفْضَلاَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ إِذْ غَدَا الْمُفَضَّلا(٣)
وَمَن يِجُزْءِ مَالَهُ أَقَرَّا فَقِيلَ بَاطِلٌ إِذَا لم يُدْرَى
وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ مِنهُ الرُّبُعُ وقَالَ قومٌ يَثْبُتَنَّ السُّبُعُ
ومَنْ يَقُل سُدْسُ مَالِيْ(٤) لِعُمَرْ وَعَطَفَ الثَّوْبَ عَلِيه واقْتَصَر
فَسُدُسُ الثَّوْبِ كذاكَ يُعْطَى إِذْ عَطْفُهُ بِذَاكَ يَقْضِي ضَبْطَا
وَمَنْ أَقَرَّ بِقَفِيزٍ (٥) حَبَّا يَلْزَمُهُ جِرِيٌّ بُرٍّ يُعْبَى (٦)
وذَاكَ للعُرفِ الذَى تَقَدَّمَا فالحبُّ بالْبُرِّ لَدَيْهِمْ عُلِمَا
كَذَلِكَ القَفِيزُ بِالْجَرِيِّ مُقَدَّرٌ بِكَيْلِهِ الْوَفِيِّ
وَبِاخْتِلافِ الاصْطِلاحِ أَشْكَلاَ مَعْنَاهُ حَيْثُ لَفْظُهُ تَنَقَّلاَ

(١) تحيفا : من الحيْف وهو الجور .
(٢) فما : ما استفهاميه هاهنا .
(٣) المفضلا : يعنى الأجل لأنه صار مفضّلا عنده إذ سماه أجل ماله ، وفى نسخه مفضّلا أي هو صار مفضّلا لما أقر به لغيره .
(٤) قوله : «ومن يقل سدس مالى» يعنى إذا قال في إقراره سدس مالى وثوبى لفلان صار للمقر له سدس المال وسدس الثوب ، حيث عطف الثوب على سُدُس المال .
(٥) بقفيز : القفيز المعروف وحَبًّا تمييز أي قفيز من حب ، والقفير بالراء المهملة معروف أيضا وهو إناء يعمل من سعف النخل يَسَعُ جري حب فما دونه ، وظاهر كلام المؤلف أنه يقتضى ذلك .
(٦) قوله : «يعبى» أى يجمع .

وَعُرْفُنَـا صَيَّـرَهُ مَجْهُـولاَ لَيْسَ عَلَيْنَا نُثْبِتُ الْمَقُولاَ
نَقُولُ إنَّ مَنْ أقَرَّ الْيَوْمَ بِهْ يَلْزَمُهُ التَّفْسِيرُ عِنْدَ الْمُنْتَبِهْ
إذِ الْقَفِيزُ يَصْغُرَنْ وَيَكْبُرُ والْحَبُّ مُبْهَمٌ لِذَا يُـفَسَّرُ
والْعُرْفُ فِي الإقْرَارِ حَتْماً يُعْتَبَرْ لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الَّذِى مِنهُ ظَهَرْ
وإنْ أَقَرَّ لِمَسَاجِدِ الدُّنَا (١) فَبَعْضُهُمْ تَضْعِيفَهُ قَدْ حَسَّنَا
فَهْوَ عَلَى ذَا لِلْمُقِرِّ يَرْجِعُ لأَنَّمـاَ إقَـرَارُهُ لا يَقَـعُ
وَحَسَنٌ ثُبُوتُـهُ وَيُجْعَـلُ فِي الْفُقَرَا إذِ الْبُيُوتُ تُجْهَلُ
والْفُقَرَاءُ مِن مَسَاجِدِ الْبَلَدْ أَقْرَبُ مَعْنًى لِلَّذِى كَانَ قَصَدْ
وإنْ تَكُن وَضَعْتَهُ فِي الْجَامِعِ فَقَد أَخَذْتَ بِمقَالٍ وَاسِعِ
وَهْوَ الَّذِى أَرَاهُ لا سِوَاهُ وَغَيْرُ هَذا الْقَوْلِ لا أَرَاهُ
لِأَنَّهَـا مَصْلَحَـةٌ تَجْتَمِـعُ وإن تُفَرِّقْـهُ فَلَيْسَ يَنْفَـعُ
وَمَن يَكن لَهُ نَصِيبٌ مُشْتَرَكْ أَرَادَ ضُرًّا بالشَّرِيكِ وسَلَكْ
أَزَالَهُ (٢) لِفُقَرَا سِيرَافِ (٣) فإنَّ هَذا لِلـزَّوالِ كَافِـى
مِن مُلْكِهِ يَخْرُجُ لكِن يَلزَمُ يُقاسِمُ الشَّرِيكَ حِينَ يَقْسِمُ
وَبِحُصُولِ الْقَسْمِ زَالَ الضَّرَرُ وقَصْدُهُ الضُّرَّ عَلَيْهِ يُؤْزَرُ
فَهِـذِهِ مَسَائِـلُ الْمَجْهُـولِ وكُلِّ مَافِيهَا مِنَ الْمَقُـولِ
وإن يكُن أَقَرَّ بالْمَحْـدُودِ أوْ أنَّـهُ أقَـرَّ بالْمَعْهُـودِ
فـذاكَ ثَـابِتٌ وَلَـوْ أشَارَا إلَيْهِ حِينَ أظْهَرَ الإقْـرَارَا

(١) الدنا : يعنى الدنيا .
(٢) أزاله : أى أقرّ به لفقراء سيراف ؛ أو غيرها من المواضع الشاسعة إضرارا بالشريك .
(٣) سيراف : هى كورة مشهورة بناحية بلاد العجم .

يَقُولُ هٰذا الْبَيْتُ أو ذَا الْمَالُ لِخَالِدٍ يَثْبُتُ هَذَا الْحَـالُ
لأَنَّمـــاَ إشَارَةُ الْبَنَـــانِ تُفِيدُ عِلْماً واضِحَ التِّبْيَـانِ
وَقَوْلُنَا الْمَحْدُودُ مَاقَد عُرِفَا بِعَيْنِـهِ وَوَصْفِـهِ وَانْكَشَفَـا
وَيَثْبُتُ الإِقْرَارُ لِلأَطْفَـالِ ومَسْجِدٍ وَغَـائِبٍ بِحَـالِ
لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أنْ قَدْ لَزِمَهْ حَقٌّ لهم أرَادَ أن يُسَلِّمَهْ
وإنْ أَقَـرَّ لِبَنِـى فُـلانِ يَكونُ فِيمَا قِيلَ لِلذُّكْـرَانِ
وَلفْظَـةُ الأَوْلاَدِ تَشْمَلَنَّـا مَعَ النِّسَا الذُّكُورَ فاعْلَمَنَّا
لاَ يَثْبُتُ الإِقرَارُ مِنْ حَلائِلِ(١) لِغَيْرِ زَوْجٍ بالصَّدَاقِ الآجِلِ
لِأَنَّهُ حَقٌّ بِأَسْبَابٍ تَقَـعْ لَيْسَ لِغَيْـرِهِ إلَيْهَـا مُـتَّسَعْ
وَقِيلَ فِي الإِقْرَارِ بِالْمَغْصُوبِ يَثْبُتُ عَنْ حَيَّانِنَا (٢) الأَرِيبِ
وَلَسْتُ أدْرِى مَا أَرادَ الرَّجُلُ لعَلَّـهُ أرَادَ قَـدْ يَنْتَقِـلُ
وان يَكُن إقْرَارُهُ لِمَنْ غُصِبْ مِنهُ فَثابِتٌ بِلا خُلْفٍ يَجِبْ
ب الْمَرِيضِ إنْ أقَرَّ لِسِوَى وَارِثِـهِ يَثْبُتُ مَابِـهِ نَـوَى
غيرِ خُلْفٍ والْخِلافُ إنْ أقَرَّ لوَارِثِيهِ مَنْ نَفَى ومَنْ أَقَرْ (٣)
إن يَكُن قَالَ بِحَقٍ أوْجَبَهْ فَهْوَ إلَى الثُّبُوتِ أدْنَى مَرْتَبَهْ

---

(١) حلائل : جمع حليلة وهى الزوجه .

(٢) حياننا : هو الشيخ العلامه حيان المعروف بلقبه الشهير ؛ وهو الأعرج ، وهو من العلماء القدماء الذين فى طبقة الربيع وقد ظن المصنف رحمه الله أن حيانا يثبت إقرار الغاصب حيث علله باحتمال الانتقال ، وهو لم يرد ذلك ، وإنما أراد إقرار المغصوب منه ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم ثبوته ، إذ لا يصح بيعه ولا تثبت هبته فيه ، وذهب حيان الأعرج إلى ثبوت الإقرار به لأن الإقرار أثبت من البيع فى الاعتبار ، فهذا هو مراده لا ما توهمه المصنف رحمة الله عليه .

(٣) أقر الثانى بمعنى أثبت .

وَمَنَ نَفَى (١) يَجْعَلُهُ وَصِيَّهْ وَمَنْ أَقَرَّ يُثْبِتُ القَضِيَّـهْ
مِن بَابِهَا إِذْ بَابُها الإِقْرَارُ وَمـا لِغَيْـرِهِ بِهَـا اعْتِبَـارُ
وَحَمْلُهُ عَلَى خِلاَفِ مَا اقْتَضَى تَعْبِيرُهُ نَفْسُ اتِّهَامٍ عَرَضَا
لاَيُثْبِتُ الإِقْرَارُ مِن مَجْنُوْنِ وَأَحْـرَسٍ وَذَاهِبِ الْعُيُـونِ
كَذَلِكَ الْمَسْجُونُ إِنْ أَقَرَّا فِي سِجْنِهِ بَعْضٌ يَرَاهُ هَذَرَا(٢)
وَقِيْلَ ثَابِتٌ وَقِيـلَ يَبْطُـلُ فِي سَبَبِ السِجْنِ الَّذِي قَدْ يَحْصُلُ
لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَن يَكُونَ قَدْ أَقَرَّ منْ خَوفِ النَّكَالِ إِنْ جَحَدْ
وَذُو الْعَمَى إِقْرَارُهُ إِذَا أَقَرْ بالْحَقِّ فِي ذِمَّتِهِ قَدِ اسْتَقَر
يَثْبُتُ وَالْبُطلاَنُ فِي إِقْرَارِهِ بِمَالِهِ (٤) اِنْ كَانَ أَوْ بِدَارِهِ
وَقِيلَ مَن بالْمُلْكِ(٥) وَالْعِتْقِ مَعَا أَقَرَّ فَالْعِتْقُ لَهُ نَفْسُ ادِّعَى
وَيَثْبُتُ الْمُلكُ وَيَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَـــةٍ بِأَنَّـــهُ تَنَقَّـــلاَ

---

(١) قوله : «ومن نفى» أى من أبطل إقرار المريض لمن يرثه جعل إقراره مثل الإيصاء للوارث ، ولا وصية لوارث ، ومن أقر أي جعله إقرارا أثبته وهو الأصح إذا لم يتهم بقصد إلجاء المال للوارث المحبوب .

(٢) هدرا : أى باطلا كما أراد امرؤ القيس بالباطل الهدر فى قوله والله لا يذهب شيخى باطلا .

(٣) قوله : «فى سبب السجن ... الخ» يعنى أن في إقرار المسجون إطلاقين وتفصيلا فبعضهم أبطله مطلقا ، وبعضهم أثبته مطلقا ؛ وبعض أبطله فيما سجن من أجله ، كما إذا اتهم بأخذ شيء على وجه السرقة فأنكره ؛ ثم أقر به في السجن ، فهو لا يثبت عليه ، ولا يؤخذ به إذا أنكره بعد الإفراج عنه على هذا القول ، ويثبت فيما عدا ذلك مما لا علاقة له بأمر السجن .

(٤) بماله يعنى بشيء من أصول الأموال ، وهو ماعدا العُرُوض المتناقلة ، وهذا جارٍ على اصطلاح أهل عمان يسمُّون النخيل وأروض الزراعة أموالا .

(٥) قوله : «وقيل من بالملك ... الخ» يعنى أن العبد إذا قال أنا مَمْلُوك فلان ولكنه اعْتَقَني فان يثبت عليه الإقرار بالملكية ، ويكون العتق دعوى منه محتاجة إلى البينة والله أعلم .

وَيَثْبتُ الإِقْرَارُ بالزَّوْجِيَّةِ (١) مِنْ جَانِبَيْهَا فَادْرِ وَالْبُنُـوَّةِ
وَهكَـذَا الاقْـرَارُ بَالأُبُـوَّةِ وَتَثْبُتُ الأَحْكَامُ فِي الْقَضِيَّةِ
وَيَثْبُتُ الْعُرفُ هُنَا فَمَن يَقُلْ لِلزَّوْجِ مِنْهُنَّ فُلاَنٌ لِى رَجُلْ
أَوْ أَنَّهُ يَقُولُ «جَوْزَتِى» وَقَدْ عَنَى بِهَا الزَّوْجَةَ أَثْبِتْ مَاقَصَدْ
اِنْ كَانَ ذَاكَ عُرْفُهُمْ إِنْ خَاطَبُوا لأَنَّمَـا يُعْتَبَـرُ التَّخَـاطُبُ
وَثَابِتٌ إِنْ حَ فُلاَنٍ (٢) قَالاَ وَبَعضُهُمْ رَأَى بِهِ الإِبْطَالاَ
وَهَكَذَا حَالَ فُلاَنٍ دِرْهَمُ عَلَّى قِيلَ اِنَّ هَذَا يَلْـزَمُ
وَهْوَ الَّذِى أَرَاهُ لاَ سِوَاهُ لأَنَّـهُ يُعْـرَفُ مَامَعْنَـاهُ
لَوْ لَم يَكُنْ يُعْتَبرُ الْعُرْفُ هُنَا مَاثَبتَ الإِقْرَارُ مِمَّن بَيَّنَـا
عَلَى اخْتِلاَفِ أَلْسُنِ الْوَرَى نَرَى إِقْرَارَ كُـلٍّ مِنْهُـمُ مُعْتَبَـرَا
وَهْوَ دَلِيلٌ يَقْضِى بِالإِثْبَاتِ عَلَى اخْتِلاَفِ الْعُرْفِ وَاللُّغَاتِ
وَمَن يَقُلْ فِيمَا أَرَى أَوْ مَامَعِى أَنَّ عَلَّى دِرْهَماً لِلمُدَّعِـي
وَهَكَذَا فِيمَـا أَظُـنُّ قِيـلاَ لَيسَ بِإِقْرَارٍ فَعِ التَّفْصِيلاَ
لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ ظَنٍّ حَصَلْ وَالظَّنُّ لاَ يُثْبِتُ حَقاً لِلرَّجُلْ
وَقَوْلُهُ فِيماَ أَرَى آكَدُ مِنْ فِيمَا مَعِى وَلاَ يُفِيدُ غَيْرَ ظَنْ
وَثَابِتٌ إِنْ قَالَ فِيمَا أَعْلَمُ إِذْ عِلْمُهُ بِالْحَقِّ قَطْعاً يَلْزَمُ
وَإِن يَكُنْ قَدْ كَذَّبَ الْمُقَرُّ لَهْ (٣) مَنْ كَانَ بِالْحَقِّ أَقَرَّ أَبْطَلَهْ

---

(١) جوزته : بالجيم هكذا يقول بعض الأعراب بعمان .
(٢) حَفُلان : هذا أيضا اصطلاحا عاميا بإقامة الحاء مقام لام الملك اصطلاحا عرفيا ، والناس يعاملون على مقتضى اصطلاحاتهم فى التعبير ، ومثل هذا تؤيده السنة النبوية ، والحمد لله .
(٣) المقر له : فاعل كذب ومن الموصوله مفعوله .

وَهَكَذَا إِنْ قَالَ لاَ أَرَاهُ عَلَيْكَ لِي وَمِنْهُ قَدْ أَبْرَاهُ
لِأَنَّمَـا الْبُـرْآنُ وَالإِنْكَـارُ يَبْطُلُ عَنْهُ بِهِمَا الإِقْـرَارُ
وَإِن يَكُنْ أَقَرَّ ثُمَّ اسْتَثْنَى شَيْئاً فَلاَ يَلْزَمُ مَايُسْتَثْنَـى
وَذَاكَ تَبْيِيـنٌ لِمَـا عَلَيْـهِ لِجَعْلِـهِ مُـتَّصِلاً لَدَيْـهِ
كَقَولِهِ عَلَيَّ عِشْرُونَ سِوَى قِرْشٍ فَلَفْظُهُ لِبَاقِيهَا حَوَى
وَهْوَ بِلاَ خُلْفٍ وَلَكِن يُخْتَلَفْ إِنْ أَخْرَجَ الأَكْثَر مِمَّا قَدْ وَصَفْ
كَقَولِـهِ عَلَـيَّ أَرْبَعُونَـا اِلاَّ ثَلاَثَـةً مَـعَ الْعِشْرِينَـا
فَأَخْرَجَ الأَكْثَرَ مِمَّا ذَكَراَ فَهَاهُنَا الْخِلاَفُ عَنْهُمْ ذُكِرَا
كَذلِكَ الْخِلاَفُ إِنْ سَاوَاهُ وَقَوْلُنَـا أَنَّ لَـهُ اسْتَثْنَـاهُ
كَقَوْلِهِ عِشْرُونَ اِلاَّ عَشَرَهْ فَحَالَـةُ اسْتِثْنَـائِهِ مُعْتَبَـرَهْ
لَكِنَّهُ إِنْ أَخْرَجَ الْجَمِيعَـا فَلاَ نَرَى اسْتِثْنَاءَه مَسْمُوعَا
كَتِسْعَـةٍ عَلَـيَّ اِلاَ تِسْعَـهْ فَهَاهُنَا تَثْبُتُ تِلكَ التِّسْعَـهْ
لاَنَّـهُ أَقَـرَّ ثُـمَّ أَنْكَـرَا وَمَالَهُ مِن بَعْدِهِ أَن يُنْكِراَ
وَيَثْبُتُ الإِقْرَارُ بِالتَّمَـامِ (١) كَأَنَّهُ مَا اسْتَثْنَى فِي الْكَلاَم

*****

(١) بالتمام : أي بالجميع ، وفيه براعة ختم الباب .

كتـاب الأمـانة

والمالُ إنْ حَفِظْتَـهُ لِلْغَيْـــرِ فَهْوَ أمَانَةٌ خَلاَ مِنْ ضَيْرِ
فَصَوْنُـــهُ يَلْـــزَمُ وَالأَدَاءُ لأَهْلِـهِ إِذَا إِلَيْـهِ جَـاؤُا
وَلِوُجُوبِ حِفْظِهَا الْمُعْتَـادِ يَنْحَطُّ عَنهُ السَّيْرُ لِلْجِهَـادِ
إنْ خافَ بالْمَسِيرِ أنْ تَضِيعَا وَضَامِنٌ إنْ فَعَلَ التَّضْيِيعَـا
وحَاضِرُ الْفُرُوضِ لا يُعَطَّلُ لِفِعْـلِ غَـائِبٍ وَلاَ يُمَهَّـلُ
وَمِنْ هُنَا يَلْزَمُهُ أن يَدْفَعَا إنْ جَائِرٌ أرَادَهَـا لِيَنْزَعَـا
وَمَا عَلَيْهِ إن يَغِبْ دِفَاعُ وَإِنَّمَـا عَلَيْـهِ الامْتِنَـاعُ
وَمِن وُجُوبِ حِفْظِهَا يَكونُ خَصْماً وَأَنَّـهُ لَـهُ الْيَمِيـنُ
وَقِيلَ لا يَكونُ[1] فِيها خَصْمَا بَلْ أهْلُهَا يُعْطَوْنَ هَذَا الْحُكْمَا
والأَصْلُ يَخْتَارُ بأن يَكونَا خَصْماً وَعِرْضَهُ إذَاً يَصُونَا
وَمَن لَهُ دَرَاهِمٌ قَد دُفِعَتْ أمَانَةً بِخَلْطِهَا [2] قَدْ ضُيِعَتْ
إنْ كَانَ خَلْطُهَا بِغَيْرِ إذْنِ أَرَىٰ بِخَلْطِهَا الضَّمَانَ يُجْنِي
وَقِيـلَ لاَ بَـأْسَ إِذَا رَآهُ أحْـرَزَ لِلْمَـالِ وَلاَ أرَاهُ
وَلاَ يَجُوزُ وَضْعُهَا في مُتْلِفِ وَضَامِنٌ بِوَضْعِهَا إنْ تَتْلَفِ

---

١) قوله : «يكون .... الخ» اختُلِف فى الأمين إذا ضاع شيء من أمانته من غير تضييع ، فادّعى على أحد من الناس أنه ضيّعها بسَرَق أو حَرَق ، هل تُسْمَع ؟ دعواه عليه ؟ وهل تنصب بينهما خصومة في ذلك ؟ فقال بعضهم إنها تسمع وإن له أن يخاصم فيها ، لأن ذلك من تمام حفظ لأمانة ، وقال بعضهم لا تُسْمَع وإنما يكون ذلك لصاحبها ، إلا إذا كان لها ضامنا فإن ضمنها بشيء مما يوجب عليه ضمانها ، فله أن يخاصم فيها ، لأنه صار يخاصم لنفسه ، وهذا هو الأظهر والله أعلم .

(٢) بخلطها : أى مع دراهمه حتى لا يتميز بعضها من بعض .

قيلَ وَلَوْ بَأَمْرِ مَنْ قَدْ أَمَّنَا بِوَضْعِهَا وَاضِعُهَا قَدْ ضَمِنَا
لأَنَّـــهُ إضَاعَـــةٌ لِلْمَـــالِ فَلَيْسَ وَضْعُهَا مِنَ الْحَلاَلِ
قُلْتُ وَلَكِنْ إِذْنُهُ يُسْقِطُ مَا كَانَ لَهُ لَوْلاَهُ حَقًّا(١) لَزِمَا
وَقِيلَ لا تَسْتَأمِنِ الْخَئُونَا وَلاَ تَكُن لِخَائِنٍ أَمِينَـا
إِذْ جَعْلُهَا مَعْ خَائِنٍ تَضْيِيعُ لِمَالِـهِ وَذَلِكُـمْ مَمْنُـوعُ
ومِنْ هُنَا (٢) قَالَ أُولُو الصِّيانَهْ جَزَاؤُهُ فِي فِعْلِهِ الْخِيَانَـهْ
وَإِنْ تَأَمَّنْتَ لِخَائِنٍ فَـلاَ يُؤْمَنُ أن يَأتي بِسِرْقَةِ الْمَلاَ
وَخَائِنٌ أَنْتَ إِذَا عَلِمْتَـا بَأَنَّهَـا خِيَانَـةٌ أُمِّنْتَـاَ (٣)
شَارَكْتَهُ إِذْ خَانَ فَهْوَ يَسْرِقُ وأَنْتَ بالسِّرْقَةِ ذَا مُنْطَلِقُ
ومَنْ تَكُنْ فِي يَدِهِ أَمَانَـهْ فَجَعْلُهَا مَعْ خَائِنٍ خِيَانَـهْ
وَهْوَ بِذَاكَ ضَامِنٌ وإن يَكُنْ أَمَّنَهَا الأَمِينَ لَيسَ يَضْمَنَنْ
لو تَلَفَتْ مِنْ غَيرِ مَا تَضْيِيعِ مِنْهُ فَلا ضَمَانَ لِلْجَمِيـعِ
وإن يُضَيِّعِ الأَخِيرُ ضَمِنَـا وسَالِمٌ مَـن للأَمِيـنِ أَمَّنَـا
والْغَيْبُ لِلَّـهِ وَلا يَدْرِيـهِ وظَاهِرُ الْحَالِ هُنا يَكْفِيـهِ
ومَا عَلى الأَمِينِ مِنْ ضَمَانِ إن لم يُقَصِّرْ فَافْهَمِ الْمَعَانِى
ولا يَجوزُ البَيْـعُ لِلأَمَانَـهْ إِذْ لَيْسَ بَيْعُهَا مِنَ الصِّيَانَهْ
إلاَّ إِذَا خَافَ الْفَسَادَ والْعَطَبْ فَبَيْعُهَا لِذَا الصَّلاحِ مُسْتَحَبْ

---

(١) حقا : خبر كان .

(٢) قوله : «ومن هنا .... الخ» يشير إلى قول بعض علماء السلف ؛ كفى بالمرء خيانة أن يؤمن خائنا ، أو يكون أمينا لخائن .

(٣) خيانه : يحتمل رفعها على أنها خبر لأن ؛ ونصبها على أنها مفعول ثان ، ويكون اسم إن ضمير الشان ، أي إذا علمت بأن شان القضية أنك أمّنت خيانة أي مالا حَرَاما .

وإن يَكُن في الْبَحْرِ ألقَاهَا لِمَا ... رَآى مِنَ الحُبِّ فَلا يُغَرَّمَا
ومَنْ فَدَى النَّفْسَ مِنَ الْجَبَّارِ(١) ... بِهَا فَغُرْمُهَا عَلَيْهِ جَارِى
وَسَاقِطٌ ضَمَانُهُ إنْ غُلِبَا ... عَلَيْهِ والعُذْرُ لَهُ قَدْ وَجَبَا
إن لم يَكُن لَهُ بِذَاكَ عَمَلُ ... ولا دَلاَلَةٌ لَهُم إذْ دَخَلُوا
وقيلَ في مُسْتَوْدَعٍ لِحَبِّ ... أفْسَدَهُ السُّوسُ معاً بالضَّرْب(٢)
فَحَطَّهُ(٣) فوْقَ سُطُوحِ الْمَنْزِلِ ... لِيَذْهَبَ السُّوسُ مَعَ التَّأكُّلِ
فَهَاجَتِ الرِيحُ عَليهِ فَغَدَا (٤) ... ولم يُحَصِّلْ مِنْهُ شَيئاً أبَدَا
فَسَاقِطٌ ضَمَانُهُ مِنْ حِينِهِ ... لأنَّ هَذَا قِيلَ مِنْ تَحْصِينِهِ
وإن يَكُن وَدَّعَهُ (٥) واشْتَرَطَا ... ضَمَانَهَا فَذَاكَ شَرْطٌ سَقَطَا
لِأَنَّهُ مُخَالِفُ الْمَشْرُوعِ (٦) ... فَجَعْلُهُ فِيهَا مِنَ الْمَمنُوعِ
وَكُلُّ مَا خَالَفَ أمْرَ الْمُصْطَفَى ... فَذَاكَ رَدٌّ وَهْوَ بَاطِلُ الْوَفَا
وَقِيلَ إنَّ الشَّرْطَ ثَابِتٌ وَقَدْ ... جَرَى عَلى رِضَاهُمَا فَلا يُرَدْ

---

(١) قوله : «ومن فدى النفس من الجبار .... الخ» أقول هنا عندى تفصيل ، فإن كان هذا الجبار إنما قصد الأمين لغير أخذ الأمانة ، وإنما أراد أن يكلفه غرم شيء من ماله ، وتوعده بالقتل ففدى نفسه منه بأمانته ؛ فها هنا عليه غرمها لصاحبها إلا إذا لم يجد شيئا إلا الأمانه فبعضهم يعذره ؛ ويقول كان على صاحبها أن ينجّيه بها لو حضر ، وإن كان اغتصب منه الأمانة ولم يقدر على منعها منه ؛ لم يكن عليه شيء فوق جهده وطاقته .

(٢) قوله : «الضرب» عبارة عن فساد الحب بأكل السوس (المصنف) .

(٣) فحطّه : أى وضعه . سطوح المنزل : سقوفه وهما لغتان عمانيتان . المصنف ، قلت لاوجه لتخصيصها بلغة عمان بل هما لغة عامة الغرب كما فى المعاجم اللغوية . أبو إسحاق .

(٤) غدا : ذهب ويقال غدا فلان أى مات .

(٥) ودّعه : بتشديد الدال أي أودعه فاقام الشدة مقام ألف التعدية .

(٦) قوله : «لأنه مخالف المشروع» قلت لعل المؤلف رحمه الله لم يثبت عنده خبر اشتراط صفوان ضمان أدراعه ؛ لما استعار منه النبى صلى الله عليه وسلم ، أو أنه يرى فرقا بين الأمانة والعاريه .

وآخِـذٌ مِـن رَجُـلٍ كِتَابَـا قوّمَـهُ بِقِيْمَـةٍ إنْ غَابَـا
زَائِدةٍ عَنْ قِيمَةِ الْكِتَـابِ ثُمَّ أُصِيبَ مِنهُ بالذَّهَـابِ
فقيلَ مَا عَلَيْهِ فِي القَضِيَّهْ فِي الْحُكْمِ غَيْرَ الْقِيمَةِ الأصْلِيَّهْ
وَيُقْبَلُ القَوْلُ مِنَ الأمِيـنِ بأنَّهَا ضَاعَتْ مَعَ التَّصْوِينِ
لِأنَّـهُ أمِينُـهُ إذْ أَمَّنَـا (١) فَمَا لَهُ مِن بَعدُ أن يُخَوِّنَا
والْخُلفُ فِي تَحْلِيفِهِ إنِ ادَّعَى بِأَنَّـهُ لِحِفْظِهَـا قَـدْ ضَيَّعَـا
والْقَوْلُ بالتَّحْلِيفِ يُذْكَرَنَّـا فِي أَكْثرِ الأقْوَالِ فَاعْرِفَنَّـا
ومَنْ تَكُنْ فِي يَدِهِ وَدِيعَهْ فَجَـاءَهُ لأَخْذِهَـا رَبِيْعَـهْ (٢)
وَعِنْدَهُ مِـن رَبِّهَـا كِتَـابُ بِدَفْعِهَا (٣) وَما بِهِ ارْتِيَـابُ
فقيلَ مِنْ تَعَارُفِ الأنَـامِ جَوَازُ هَذَا لَيسَ فِي الأحْكَامِ
وَضَامِنٌ لَهَا إذَا مَا أنْكَرَا صَاحِبُهَا إرْسَالَ مَنْ قَدْ ذَكَرَا
ومَالَهُ عَلى الرَّسُولِ يَرْجِعُ إذْ بِاخْتِيَارِهِ جَرَى مَا يَصْنَعُ
وَرَجُلٌ دَرَاهِماً قَدْ أَوْدَعَـا وَقَالَ لِلأَمِينِ ابْنِي فَامْنَعَـا
إن مَتُّ بَلْ فِي الْفُقَرَاءِ ضَعْهَا فَبَاطِلٌ مَـا قَالَـهُ فَدَعْهَـا
إلاَّ إذَا أَوْصَى بِهَا لِلْفُقَرَا فَإنَّهُ يُنْفَذُ مَا قَدْ ذَكَـرَا
لِأنَّهَـا وَصِيَّـةٌ وَالأوَّلُ أمْرٌ وقِيلَ الأمْرُ فِيهَا يَبْطُلُ
لِأنَّـهُ قَيَّـدَهُ بالْمَـوْتِ وَمَالُهُ يَفُوتُ بَعْدَ الفَوْتِ
وَقِيلَ إنَّ الأمْرَ كَالْوَصِيَّهْ لِأنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي الْقَضِيَّهْ
قَدْ قَصُرَتْ عِبَارَةُ الْمُعَبِّـرِ مَعْ أنَّهُ أرادَهَا فِي النَّظَرِ

(١) إذ امّنا : يصح أن يكون مبنيا للفاعل أو للمفعول .
(٢) ربيعه : اسم رجل على صورة الفرض والتقدير .
(٣) بدفعها : بالموحدة أي يأمره فيه بدفعها .

وإنْ أقَرَّ صَاحِبُ الأَمَانَـهْ بَأنَّـهُ سَرَقَهَـا (١) فُلاَنَـهْ
فَدَفْعُهَا فِيْمَـا أرَى مُبَـاحُ لِمَن يَشَاءُ مَا بِهِ جُنَـاحُ
إنْ شَاءَ أَنْ يُعْطِيَهَا الْمُقَرَّا لَهُ وإنْ شَاءَ الَّذِى أَقَرَّا
لكِنْ هُنَاكَ عِندَنَا أَحْوَالُ يَلْـزَمُ بِاعْتِبَارِهِـنَّ حَـالُ
إنْ كَانَ قَادِراً وَخَافَ مِنْهُ ظُلمـاً لأَهْلِهَـا فَيَمْنَعَنْـهُ
وَرَدُّهَا لأَهْلِهَا مِـن بَـابِ نُصْرَةِ مَظْلُومٍ مِنَ الأَصْحَابِ
وَهَا هُنَا لَفْظَانِ لا بُدَّ وَأَنْ تَدْرِيهِمَا وَدَّعَهُ أَوِ ائْتَمَـنْ
هُمَا بمَعْنًى وَاحِدٍ (٢) والنُّطْقُ مُخْتَلِفٌ فَمِنْ هُنَاكَ الفَرْقُ
قَـومٌ يُعَبِّـرُونَ بَالأَمَانَـهْ وَبَعْضُهُمْ وَدِيْعَـةً لِسَانَـهْ (٣)
وإن يَكُنْ أَخذَهَـا لِيَنْتَفِـعْ بِهَا وَبَعْدَ ذَاكَ رَدُّهَا شُرِعْ
فإنَّهَـا عِنْدَهُـمُ بالْعَارِيَـهْ (٤) تُعْرَفُ وَهْيَ لِلأَنَامِ جَارِيَهْ
يأخُذُهَا وَيَعْمَلَنْ مَا يُعْمَلُ بِهَا ولا ضَمَانَ فِيها يُجْعَلُ
وإن يَكن قَد شَرَطَ الضَّمَانَا فَالْخُلْفُ في ضَمَانِهَا قَدْ كَانَا
وَضَامِنٌ إذَا لَهَا يَسْتَعْمِـلُ في غَيرِ مَا لِأَجْلِهِ قَدْ تُجْعَلُ
وَذَاكَ كَالْخَصِيِنِ(٥) يَضْرِبُ الْحَجَرْ بِهِ فَضَامِنٌ لَهُ إذَا انْكَسَرْ

(١) سرقها فلانه : أي من فلانة .
(٢) قوله : «هما بمعنى واحد» فإن كان أراد أنهما متحدان فى الحكم فمسلم ، وإلا فالفرق بينهما من جهة العموم والخصوص ، فالأمانة أعم من الوديعة ؛ لأن الوديعة لا تكون إلا من مستودع وأما الأمانة فإنها تكون لمن يملك أمره ومن لا يملك أمره ، بل وتكون لقطة فكل وديعة أمانه ولا عكس .
(٣) قوله «لسانه» أي لغته وانتصب على الظرفية المعنوية .
(٤) قوله : «بالعاريَة» هى بتشديد الياء على المشهور وتخفيفها قليل ، وإنما عدل اليه المؤلف لخفته في النظم ولإقامة الوزن .
(٥) الخصين : هو الفأس .

وَاللَّحْمُ لِلأَكْلِ (١) يُقَطِعَّنَـهُ بِخِنْجَرٍ إِنْ ضَاعَ يَضْمَنَنْـهُ
وَالثَّـوبُ يَجْعَلَنَّـهُ رِشَاءَا وكُلُّ شَيءٍ نَحْوُ هَذَا جَاءَا
وَمُسْتَعِيـرٌ لِحِمَـارَةٍ إِلَـى نَزْوَى فَجَاوَزَ الْمَحَلَّ وَعَلا
تَلْزَمُهُ إِنْ تَلِفَتْ مَعَ الكِرَا وقِيلَ بل قِيمَتُها بِلاَ كِرَا (٢)
وَجَائِـزٌ نَسْخُكَ لِلْكِتَـابِ إِنِ اسْتَعَرْتَهُ مِنَ الأَصْحَابِ
لَوْ مَنَعُوا مِن نَسْخِهِ لِأَنَّ مَا تَأْخُذُهُ العِلْمُ الذِى قَدْ رُسِمَا
ولا يَجُوزُ أَبـداً لِأَحَـدِ مَنْعَ الْعُلُومِ طَالِباً (٣) وَمُهْتَدِى

بـابُ اللُّقَطَهْ

ومَالُ مُسْلِمٍ تَرَاهُ سَاقِطَـا فَكُن لِمَا ضَاعَ عَلَيْهِ لاَقِطَا
تَحْفَظُهُ لَهُ إِلى أَنْ تَجِدَهْ أو يَبْلُغَ الْحَدَّ الَّذِى قَدْ حَدَّدَهْ
تُعَرِّفَنَّـهُ بِمَـا حَـوَاهُ وِعَـاؤُهُ عِفَاصُهُ وِكَـاهُ (٤)
فَهٰـذِهِ ثَلاثَـةُ الأَوْصَافِ فَدَفْعُهُ بِهِنَّ قِيلَ كَافِـى
وإن يُعَرَّف بِثَلاَثٍ أُخَـرِ مُخْتَلِفَاتٍ جَائِزٌ فِي النَّظَرِ

---

(١) قوله : «واللحم للأكل» إعلم أن بعض العلماء يرى الضمان بمجرد مخالفة العمل ، فإن استعمل العارية لما لم تجعل له فضاعت فعليه ضمانها ، وإن كان ذلك العمل أخف مما جعلت له ، كما مثل به المؤلف ، وبعضهم يقول : إذا كان ذلك العمل أخف لها مما جعلت له فلا ضمان عليه فيها إذا ضاعت .

(٢) قوله : «بلا كِرا» أى لأن الخراج بالضمان .

(٣) طالبا : مفعول ثان لمنع .

(٤) وعاؤه : هو الإناء أو الكيس . العفاص : ما يسد به فم القارورة وهو بكسر العين . الوكاء : الخيط الذى يُشد به فم الإناء .

وَقِيلَ بَـل عَلاَمـةٌ تَكْفِيـهِ وَاحِـدَةٌ إِذَا رَآهَـا فِيـهِ
وَقِيلَ لا تَكْفِيهِ غَيْرُ الْبَيِّنَهْ وَهْوَ مَقَالٌ مَالَهُ مِن بَيِّنَهْ
الْمُصْطَفَى يَعْتَبِرُ الأَوْصَافَـا وَنَحْنُ نَحْكِي بَعْدَهُ خِلافَا
لا نَقْبَلُ الْخِلافَ فِيمَا وَرَدَا فِيهِ عَنِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ أُسْنِدَا
وَنَعْذِرُ القَائِلَ حَيثُ قَـالا لَعَلَّهُ لَـمْ يَسْمَـعِ الْمَقَـالا
أَوْ أَنَّهُ ضَعَّفَ مَاقَدْ سَمِعَا أَوْ أَنَّهُ أَوَّلَهُ (١) أَوِ ادَّعَـى
لَكِنْ إِذَا أَتْلَفَهَا مِن بَعْدِمَا عَرَّفَهَا وَجَاءَ مَنْ لَهَا انْتَمَى
فَهٰهُنـا قَـدْ قِيـلَ يَطْلُبُنَّـا بَيِّنَـــةً مِنْـــهُ تُبَيِّنُنَّـــا
فَـإِنْ أَتَـى بَيِّنَـةً خَيَّـرَهُ إِنْ شَاءَ غُرْمَهُ وإِنْ شَاء أَجْرَهُ(٢)
لأَنَّمَـا الْخَـلاَصُ بالإِنْفَـاقِ مُعَلَّـقٌ بِعَـدَمِ التَّـلاَقِ
فإن لَقِي صَاحِبَهَا مِن بَعدِمَا أَنْفَذَهَـا خَـلاصُهُ تَهَدَّمَـا
قَالَ أَبُو نَبْهَانَ (٣) والْمُهَنَّـا لَيْسَ عَلَيْـهِ بَعْـدُ يَغْرِمَنَّـا
وذَانِ مِنْ خِيارِ مَنْ تَأَخَّرَا مِنْ صَحْبِنَا قَالاَ بِهَذَا نَظَرَا(٤)
لأَنَّمَا الْخَلاَصُ لا يُكَـرَّرُ عِنْدَهُمَا قُلْتُ ولَكِن يُنْظَرُ

(١) أوّلَهُ : من أوّلَ الكلامَ إذا فسره بغير ما يقتضيه ظاهرُ لفظه .
(٢) اجره : أي ثوابه .
(٣) أبو نبهان : هو العلامة جاعد بن خميس بن مبارك بن يحى الخروصي الأزدى العماني المتوفى سنة ١٢٣٦هـ ببلد العليا من وادى بنى خروص .
والمهنا : هو العلامة مهنا بن خلفان بن محمد البُوسعيدي ؛ من أهالى شريعة سمد الشان من شرقية عمان ، وسكن والده بندر مسقط ، وكان وكيل الماليه للسلطان سلطان بن أحمد وأولاده ، ولذلك صار يعرف هنا بالوكيل ، ونشأ ولده السيد مهنا معه بمسقط وكان معاصراً لأبي نبهان .
(٤) قوله : «قالا بهذا نظرا» يحتمل أنهما لم يجداه لغيرهما ، أو هو قول قد سبق إليه غيرهما ، وهو فى غاية القوّة ، اللهم إلا إذا كانت في القول الأول سُنَّة صحيحة فاتباع السنة أولى وأحق .

إنَّ الْخَلاَصَ عِندَ مَنْ تَقَدَّمَا مُعَلَّقٌ إن رَبُّهَا قَدْ عُدِمَا
فلا خلاصَ إن يَكُن قَدْ وُجِدَا صَاحِبُهَا لِشَرْطِهِ اللَّذْ عُهِدَا
وَمِنْ هُنَا يَلْزَمُـهُ الإيصَاءُ بِهَا إذَا مَاجَاءَهُ الْفَنَـاءُ
وكُلُّ مَالَيْسَ لَهُ وِعَـاءُ يَضُمُّـهُ وَلاَ بِـهِ وِكَـاءُ
لَيْسَ عَلى اللاَّقِطِ تَعْرِيفٌ بِهِ إنْ كَانَ فِيهِ جَاهِلاً بِرَبِّهِ
وَجَعْلُ عَدِّهَا عَلاَمَـةً عَلى حُلْفٍ عَلى قَوْلَينِ عَنْهُم نُقِلا
وَجَعْلُهُ عَلاَمَةً أظْهَرُ مِـنْ إلْغَائِهِ لأَنَّهُ وَصْفٌ زُكِنْ (١)
وان يَكُنْ قَدِ ادَّعاَهَا ذُو ثِقَهْ بِـلا عَلاَمَـةٍ لَـهُ مُوَثَّقَـهْ
فَجَائِـزٌ تَسْلِيمُهَـا إلَيْـهِ لِمَا نَرَى مِنْ ثِقَةٍ عَلَيْـهِ
لاَ يَدَّعِي سِوَى الَّذِى لَهُ وَلاَ هُنَاكَ خَصْمٌ يَدْفَعَنَّ الْمِقْوَلا
وَقِيلَ لا لِأَنَّ هَذَا مُدَّعِي وَلَيْسَ يُعْطَى أحَدٌ مَا يَدَّعِي
تَعْرِيفُهَا عِنْدَ اجْتِمَاعِ النَّاسِ يَقُولُ مَن مُضِيّعٌ أو نَاسِ
يُعَرِّفَنْهَـا مُـدَّةً بِالنَّظَـرِ فِي حَدِّ طُولِهَا وَحَدِّ الْقِصَرِ
وَلاَقِطٌ مِقْـدَارَ دِرْهَمَيْـنِ تَعْرِيفُهَا فِي قَوْلِهِمْ شَهْرَيْنِ
وإنْ تَزِدْ مِقْدَارَ دِرْهَمٍ فَزِدْ شَهْراً وهكذا تَكونُ إن تَزِدْ
وأطْوَلُ الْمُدَّةِ عَامٌ كَامِلُ لأَنَّماَ النَّاسُ بِـهِ تَكامَلـوُا
وَحَمَلُوا تَعْرِيفَهَـا عَامَيْـنِ لِلاحْتِيَـاطِ زَمَـنَ الأَمِيـنِ
وَقَالَ قَـوْمٌ إنها تُعَـرَّفُ ثَلاثَةَ الأيَّامِ ثُـمَّ تُصْرَفُ
وَذَاكَ فِي الْقَلِيلِ والْكَثِيـرِ مَعْهُمْ ولا أرَضى بِذَا التَّقْدِيرِ
أيَأْمُرُ الْمُحْتَـارُ أنْ تُعَرَّفَـا عَاماً فَعَاماً ونَقُولُ بَلْ كَفَى

(١) زكن : علم .

أُجْرَةُ مَنْ شَادَى[1] عَلى مَن لَقَطَا وَبَعْضُهُم قَدْ قَالَ مِمَّا الْتُقِطَا
وَجْهَانِ بَل قَوْلَيْنِ صَارَا بَعْدَمَا قَدْ خُرِّجَا وَقَبْلُ كَانَا عَدَمَا
وَتُصْرَفَنْ مِن بَعْدِ ذَا وَتُنْفَذُ فِي الْفُقَرَا وذَاكَ فِيهَا الْمَنْفَذُ
لأَنَّهـا مَجْهُولَـةُ الأَرْبَـابِ والفُقَرَا مَوْضِعُ هَذَا البَابِ
وإن يَكن لاقِطُهَا فَقِيـرَا أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ مَصِيرَا
وَجَائِزٌ مِنْ عِنْدِهِ أنْ تُشْتَرَى وَأنْ يُقَبَّضَنَّ قِيمَـةَ الشِّرَا
وَمَنعَ الأصْلُ لَهُ دَفْعَ الثَّمَنْ إن لم يَكُن مِنَ الثِّقَاتِ فَاعْلَمَنْ
ولا أرَى لِلْمَنْعِ وَجْهاً غَيَرَ مَا يُخْشَى مِنَ التَّضْيِيعِ فِيماَ لَزِمَا
وإنْ مَنَعْنَا خَشْيَةَ التَّضْيِيعِ كانَ الشِّرَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ
لأنما يُخْشَى بَـأنْ يُضَيِّعَـا تَعْرِيْفَهَا وذَاكَ شَيْءٌ وَقَعَا
وَبعدَ أن يَجُوزَ بَيْعُهَا فَلا بَأْسَ عَلَيْهِ إن لَهَا قَدْ أكَلاَ
وَلِلْغَنِيِّ أكْـلُ مَـا اشْتَـرَاهُ مِنْهُ كَذَاكَ أكْلُ مَا أعْطَاهُ
وَذَاكَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ لِمَن يَشَا وذَاكَ عِنْدَنَا مَعْنَى السُّنَنْ
وَقَبْلَ أَن تَسْتَكْمِلَ التَّعْرِيفَا فَهْيَ أمَانَـةٌ فَـلا تَحِيفَـا
حَافِظْ عَلَيْهَا وَأْبَ[2] أنْ تَسْتَعْمِلاَ لَهَا وَلاَ تُضَيِّعَنْ أوْ تُهْمِلا
ولاقِطٌ ثَوْباً فَلا يُصَلِّـي فِيهِ وَجَازَ لاضْطَرَارِ الفِعْلِ
إن لم يَجِدْ سِوَاهُ صَلَّى وَضَمِنْ مِنْهُ بِمِقْدَارِ الذِى يَسْتَعْمِلَنْ
وإن تَكُنْ دَرَاهِمٌ قَدْ وُجِدَتْ فِي أرْضِ قومٍ دُفِنَتْ وَمَا بَدَتْ

---

(١) قوله : «أجرة من شادى» أي من عرّف بها فى الجامع ، قال بعضهم هي على اللاقط لها وقال آخرون على صاحبها ، وهذا أولى من باب المروءة .

(٢) وَأْبَ : فعل أمر ؛ أي امتنع .

فَحُكْمُهَا لِرَبِّ تِلكَ الأَرْضِ ... وَقِيلَ بَل لُقَطَةٌ تَسْتَقْضِي
وهٰكَذَا الْخِلافُ في كَنْزٍ وُجِدْ ... في أَرْضِهِمْ فَقِيلَ لِلَّذِي وَجَدْ
وَيُخْرَجُ الْخُمْسُ إلى الإِمَامِ ... أَوْ غَيْرِهِ مِنْ فُقَرَا الأَنَامِ
مَعْ عَدَمِ الإِمَامِ كالْغَنِيْمَهْ ... لأَنَّـــهُ غَنِيْمَـــةٌ مُقِيْمَـــهْ
وَاجِدُهُ في حُكْمِ مَنْ قَدْ جَاهَدَا ... وَخُمْسُهُ لِمَنْ يَكُونُ بَاعِدَا (١)
وقِيلَ بَلْ لِمَالِكِ الأَرْضِ وَمَا ... لِغَيْرِهِ في مِثْلِ ذَا أَنْ يَغْنَما
وإنما يُغْنَـمُ في الْخَـرَابِ ... أوِ المُبَاحِ دُونَ ذِي الأَرْبَابِ
وَذَاكَ كَنْزٌ وُجِدَتْ عَلَيْـهِ ... عَلاَمَـةُ الْكُفَّارِ في يَدَيْـهِ
مِثْلُ صَلِيبٍ عِنْدَهُ قَدْ دُفِنَا ... أَوْ حَالَةٍ نَعْرِفُ مِنْهَا الْمُدْفِنَا (٢)
وإنْ تَكُنْ عَلامَةُ الإِسْلاَمِ ... فِيهِ فَمَجْهُولٌ لَدَى الأَحْكَامِ
وَذَاكَ مَعْ تَعَذُّرِ الأَرْبَـابِ ... أولا فَحُكْمُهُ كَهَذَا الْبَابِ
وَمَا عَلى المُنْكِرِ لِلْخَزِينِ (٣) ... إنْ جَاءَ مِنْ حَبْسٍ وَلا يَمِينِ
وَوَاجِـدٌ لُؤلُـؤَةً في الْبَـرِّ ... بِحَيْثُ يُمْكِنَنَّ رَمْيُ البَحْرِ
فإنَّها لِمَن لهَا قَدْ وَجَدَا ... ولا كَذَاكَ حُكْمُهَا إنْ بَعُدَا (٤)
بَلْ إنَّهَا تَكونُ مِثْلُ اللُّقَطَهْ ... كَذَاكَ إنْ مَثْقُوبَةً (٥) مُلْتَقَطَهْ
فَالبُعْدُ والثَّقْبُ يَدُلاَّنِ عَلى ... تَقَدُّمِ المُـلكِ عَلَيْهَا مَثَـلا
ولُؤلؤُ البَحْرِ حَلالٌ طَيِّبُ ... وَمَعْدِنٌ لَو كَانَ فِيهِ ذَهَبُ

(١) قوله : «لِمَنْ يكون بَاعِدا» أي باعدا عن الجهاد .
(٢) المدفنا : بكسر الفاء أي الدافن أهو مسلم أمْ كافر .
(٣) الخزين : أي المال المخزون .
(٤) بَعُدا : يعني البحر بحيث لا يبلغ هناك مده .
(٥) مثقوبة : خبر لكان المقدرة بعد إن قال ابن مالك :
ويحذفونها ويبقون الخبر : وبعد إن ولو جميعا ذا اشتهر .

فَحُكْمُهُ لِمَـنْ إليـهِ سَبَقَـا إن لَم يَكُن في مُلْكِ قَوْمٍ فَتَقَا(١)
لٰكِنَّـهُ يُزَكِّيَـنَّ (٢) الْمَعْدِنَـا مِنْ حِينِ مَاصَفَّاهُ حُكْماً بَيِّنَا
لا يَنْظُرَنْ بِهِ تَمَامَ الْعَامِ كَتَمرٍ يَبْدُو مِنَ الأَكْمَامِ (٣)
يُزَكِّـهِ زَكَاتَـهُ مِـنْ ذَهَب أو فِضَّةٍ مُطَيَّبٍ مُنْتَخَب (٤)
وَلَيْسَ في غَيْرِهِمَا زَكَـاةُ وَلَوْ غَلَتْ في بَيْعِهِ الْقِيمَاتُ
فَهَـذِهِ الْـفُصُوصُ واللآلِـي قَدْرُهُمَا في النَّاسِ قَدْرٌ غَالِي
وَذَكَرَ الْمَنَّانُ حُلْيَ الْبَحْرِ ولم يَقُلْ فِيهِ زَكَاةٌ تَجْرِي

بـابُ الْوَقْـفِ

ثمَّ مِنَ الأَمَانَـةِ الأَوْقَـافُ تُجْعَلُ حَيْثُ اشْتَرَطَ الوُقَّافُ(٥)
إنْ كَانَ شَرْطاً يَقْبَلَنْهُ الشَّرْعُ ولم يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهِ مَنْـعُ
وَبَاطِلٌ شَرْطٌ عَلَى خِلافِ مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ في الأَوقَافِ
كَمَـنْ يُوَقِفَـنَّ لِـلأَوْلادِ مِن بَعْدِ مَوْتِهِ بلا اسْتِنَادِ
لأَنَّـهُ مِثـلُ وَصِيَّـةٍ إلى وُرَّاثِـهِ لِـذَاكَ قُلْنَا بَطَـلا

---

(١) فتقا : أى أخرج .
(٢) يزكين : بنون التوكيد وهو مبنى للفاعل .
(٣) الأكمام : جمع كم وهو غلاف الطلع .
(٤) وفى نسخة :
يزكه حين يزكى ذهبا أو فضة مطيبا منتخبا
(٥) الوُقَّاف : بالتشديد مبالغة فى الواقف ، أو هو جمع واقف : أي بضم الواو وجمع واقِف ، كالعُمال في جمع عامِل والكتاب في جمع كاتب ، والواقف فاعل من وقف المال أي حبسه فهو واقف ، ويجوز فيه أن يجعل رباعيا من أوقف فهو موقِف بكسر القاف والأول أكثر ، والثانى هو المألوف عند أهل عمان .

وإن يَكُنْ مُسْتَنِداً مِن بَعْدِ أنْ ... يَفْنَوْا إلىٰ بَابٍ مِنَ الخَيرِ حَسَنْ
فَقِيلَ بَاطِلٌ كَمِثْلِ الأوَّلِ ... لِمَا بِهِ مِنْ أثَرةِ التَّنَفُّلِ
وَقِيلَ ثَابِتٌ لِأنَّهُ اسْتَنَدْ ... لِلْبِرِّ بَعْدَ أنْ فَنىٰ ذَاكَ الْوَلَدْ
قُلتُ ولٰكِن جَعْلُهُ لِلْبِرِّ ... مِن بَعْدِهِ يُشبِهُ نَوْعَ مَكْرِ
لم يَقْصِدِ الْبِرَّ وَلٰكِن قَصَدَا ... يُؤاثِرَنَّ (١) مِنْهَ ذَاكَ الْوَلَدَا
فالْبِرُّ حِيْلَةٌ بِهَا تَسَتَّرَا ... كَي لا يُقَالُ إنَّهُ قَدَ غَيَّرَا
وإنَّمَا الأمُورُ بِالْمَقَاصِدِ ... والْحَالُ شَاهِدٌ وَأيُّ شَاهِدِ
وَرَجُلٌ وَقَّفَ مَالاً وَاشْتَرَطُ ... أن يَقْرَءُوا بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فَقَطْ
فَالْوَقْفُ ثَابِتٌ وَمَا يَشْتَرِطُ ... فَقِيلَ ثَابِتٌ وَقِيلَ يَسْقُطُ
وَأكْثَرُ الأقْوَالِ مِمَّنْ سَلَفَا ... إثْبَاتُهُ إنْ قَبْرُهُ قَدْ عُرِفَا
قِيلَ وَيَقْعُدَنَّ إن لَم يُعْرَفِ ... بَيْنَ القُبُورِ ثُمَ يَقْرَا وَيَفِي
ولا أرَى ثُبُوتَ هَذَا الشَّرْطِ ... وَلَسْتُ لِلمُثْبِتِ بِالْمُحَطِّي
أتُعْمَرَنْ (٢) قُبُوْرُنَا الدَّوَارِسُ ... وَيَتَرَدَّدَنْ إليهَا الدَّارِسُ
وَهذِهِ الْمَسَاجِدُ المُعَدَّهْ ... نُخْرِبُهَا وَهْيَ لِذَاكَ عُدَّهْ
لا تَجْعَلُوا بُيُوْتَكُم قُبُورَا ... إلى خَرَابِهَا أتَى مُشِيرَا
إذ لم تَكُنْ في الذِّكْرِ والعِبَادَهْ ... مِثْلَ بُيُوتِ اللّهِ وَالإفَادَهْ
بلْ إنَّهَا مَوَاضِعُ الْخَرَابِ ... وَمَوْضِعُ الثَّوَابِ وَالعَذَابِ
قَدْ نُقِلُوا أصْحَابُهَا عَنِ العَمَلْ ... فَليسَ لِلأعْمَالِ فِيهَا مِن مَحَلْ

---

(١) يؤاثرن : هو من الأثره وهى التخصيص يقال أثره بكذا إذا خصّصه به .
(٢) اتُعمرنْ : بالبناء للمفعول بعد همزة الاستفهام الإنكارى .

والنَّفْعُ إنْ كَانَ لَهُ انْتِفَاعُ ... يَأتِيهِ حَيْثُ كَانَ لا يُضَاعُ
والمُصْطَفَى قَدْ زَارَهَا وَمَا قَرَى ... إلاَّ سَلاَماً وَدَعَا وَأَدْبَرَا
وَلَمْ تَكُنْ قِرَاءَةُ الْقُبُورِ ... بِسُنَّةٍ تُوجَدُ في الْمَأْثُورِ
لوْ كَانَ خَيْراً سَبَقَ الْمُخْتَارُ ... لَهُ وصَحْبُهُ مَتَى مَازَارُوا
فَشَرْطُ مَنْ وَقَّفَ لا أَرَاهُ ... بَاقٍ لِخُلْفِهِ لِمَا رَوَاهُ
وَكُلُّ مَاخَالَفَ أَمْرَ المُصْطَفِى ... يَبْطُلُ لَو يَشْرُطُهُ مَن وَقَّفَا
ثُمَّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ إنَّمَا ... تُفْعَلُ لِلتَّذْكِيرِ بِالأُخْرَى اعْلَمَا
يَزُوْرهَا ولا يَقُولُ هُجْرَا (١) ... مَنْ زَارَهَا بَلْ يَذْكُرَنَّ الأُخْرَى
ولا تُزَارُ أَبَداً تَعَبُّدَا ... إنْ شِئْتَ هَذَا فَاقْصِدَنَّ الْمَسْجِدَا
وَاقْرَأ هُنَاكَ وَخُذَنْ مَاوُقِّفَا ... لِلقَبْرِ وَاعْلَمَنْ بأَنَّهُ وَفَا
لأَنَّمَا الْقِرَاءَةُ الْمَطْلُوبَهْ ... جَاءَ بِهَا وَأَنَّهَا مَحْبُوبَهْ
والشَّرْطُ بَاطِلٌ فَلاَ نَلْتَزِمُه ... وَإن يَكُن مَنْ قَدْ مَضَى يَلْتَزِمُهُ
حَسْبُكَ أنْ تَتَّبِعِ الْمُخْتَارَا ... وَإن يَقُولُوا خَالَفَ الآثَارَا
كَذَاكَ مَا أُوْقِفَ لِلسِّرَاجِ ... عَلى القُبُورِ بَاطِلُ الْمِنْهَاجِ
لَكِنَّهُ يُجْعَلُ في الْمَسَاجِدِ ... لِكُلِ قَارِىءٍ بِهِ وَعَابِدِ
كَذَاكَ مَا أُوقِفَ لِلْبَنَاءِ ... عَلى القُبُورِ بَاطِلُ الْوَفَاءِ
وَقَدْ مَضَى في النَّذْرِ لِلْقُبُورِ ... مَايُشْبِهُ الْحُكْمَ لِذَا الْمَذْكُورِ
وَإن يَكُنْ شَرْطاً يُوَافِق الْهُدَى ... إبْطَالُهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدَا

---

(١) هُجرا : بضم الهاء أي فُحْشا .

وَمِنْ هُنَاكَ مَنَعُوا أَنْ تُحْمَلاَ كُتْبٌ بِبَلْدَةٍ تُخَصُّ (١) مَثَلا
وَإِنْ تَكُنْ قَد وُقِفَتْ لِقَوْمِ فَمَا عَلى حَامِلِهَا مِن لَوْمِ
لأَنَّهَـا تَكُـونُ كَالرُّمُـومِ فَحَمْلُهَا بِشَرْطِهِ الْمَعْلُـومِ
وَلاَ يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلْمَوْقُوفِ لِخُلْفِـهِ لِحَالَـةِ الْوُقُـوفِ
مُوَقَّفٌ (٢) وَنَقْلُـهُ مُخَالِـفُ لِذَاكَ فَالتَّوْقِيفُ لا يُخَالَفُ
النَّقْلُ وَالتَّوْقِيفُ ضِدَّانِ فَلا يُنَقِّلَنْهُ غَيْرَ مَنْ قَد بَـدَّلا
وَمَـن يُوَقِفَـنَّ لِلسَّبِيـلِ فَهْو سَبِيـلُ رَبِّنَـا الْجَلِيـلِ
وَهْوَ طَرِيقٌ (٣) مَابِـهِ رِضَاهُ يُجْعَلُ فِي الْخَيْرَاتِ مَاجَنَاهُ
وَرَجُلٌ أَرْضَ السَّبِيلِ فَسَلاَ مِن مَالِهَا حِينَ رَآهُ أَمْثَلا
وَمَاتَ ذَاكَ الصَّرْمُ مَاعَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ لأَنَّ فِعْلَهُ فِيهِ حَسَنْ
وَمَا عَلى الْمُحْسِنِ مِنْ سَبِيلِ قَدْ جَاءَ فِي الذِّكْرِ عَنِ الْجَلِيلِ

بـابُ الصَّافِيَـةِ

ثُمَّ مِنَ الأَمانَةِ الصَّوَافِي (٥) لِأَنَّها فِي الْحُكْمِ كَالأَوْقَافِ

---

(١) تُخصّ : بضم حرف المضارعة مبنيا للمجهول .
(٢) مُوقَف : بالبناء للمفعول وهكذا (لا يُخالَف) .
(٣) وهو طريق : بإضافة طريق إلى ما أي طريق العمل الذي فيه مَرضاته
(٤) فسلا : الْفَسْل الغرس ، أمثلا : أي أصلح .
(٥) الصوافي جمع صافية هى الأملاك والأراضي التى جلا عنها أهلها أو ماتوا ولا وارث لها ، وقال الأزهرى : يقال للضِّياع التى يستخلصها السلطان الصوافى ا هـ والصَّوافى ما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير . أبو اسحاق .... هى الأصول من الأروض التى غنِمَها المسلمون من المشركين من البلدان التى أخذوها عنوة فجعلوها بيت مال ــ العبري .

وأنَّهـا في زَمَـنِ الإمَـامِ فَأمْرُهَـا إلَيْـهِ بالتَّمَـامِ
لَـيْسَ لِغَيْـرِهِ بِهَـا تَصَرُّفُ إلاَّ بِإذْنِهِ كَمـا يُعَـرِّفُ (١)
تُنْفَذُ في مَصَالِحِ الإسْلامِ وَعِـزِّهِ بِنَظَـرِ الإمَـامِ
لَوْ شَاءَ أن يَبِيعَهَا أُصُولاَ (٢) يَبِيْعُهَا وَعَكْسُ هَذا قِيـلا
والمَنْعُ قَوْلُ الكُدَمِيِّ البَـرِّ حُجَّتُهُ مَاقَدْ أتَى في الذِّكْرِ
لِلْفُقَـرَاَ الْمُهَاجِريـنَ قَـالا ولِلدَّوَامِ جَعَـلَ الْمَقَـالا
فَهْيَ لَهُمْ ولِلَّذِينَ جَـاؤُوا مِن بَعْدِهِم تُصْرَفُ كَيْفَ شَاءُوا
وبَاطِلٌ بَيْعُ إمَامِ الْجَوْرِ (٣) لهَا فَلا يَثْبُتُ في الْمَأْثُورِ
فَالْعَدْلُ فِيهِ الاخْتِلاَفُ وُجِدَا فَكَيْفَ بَيْعُ جَائِرٍ قَدِ اعْتَدَى
وَجَائِزٌ أَخْذُ الإمَامِ الصَّافِيَهْ بِشُهْرَةٍ تَكونُ فِيهَا قَاضِيَهْ
وَذَاكَ لاَ يَحْتَـاجُ لِلْبَيِّنَـةِ بَل يُكْتَفَى فِيهِ بِمَعْنَى الشُّهْرَةِ
وإن رَأى بَقَاءَهَا في يَدِ مَنْ في يَدِهِ مَصْلَحَةً فَهْوَ حَسَنْ
والزَّرْعُ لِلْفَقِيرِ مَهْمَا زَرَعَا مَعَ عَدَمِ الإمَامِ ثم طَلَعَا (٤)
وَمَا لَهُ مِن بَعدِ مَاقَدْ مُنِعَا وَتَلْزَمَنْهُ أُجْرَةٌ إن زَرَعَـا
وَلَيْسَ لِلْجَائِرِ فِيهَـا أبَـدَا أَمْرٌ وإنَّ أَمْرَهُ فيهَا اعْتِدَى
وَالْمُسْلِمُـونَ كُلُهُـم سَوَاءُ فِيهَا وَمَا في ذَلِكُمْ خَفَاءُ

(٣) إمام الجور : من إضافة الموصوف إلى الصفه أى الإمام الجائر
(٤) طلعا : أي ظهر .

وَأَكْلُهَا بِرَخاَ (١) يَجُوزُ فَاعْلَمِ لِلأَغْنِيَـاءِ وِلِكُـلِّ مُعْـدِمِ
وَقِيـلَ مَـا لِلأَغْنِيَاءِ حَـقُّ فِيهاَ بَـلِ الْفَقِيـرُ مُسْتَحِـقُّ
كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً فِي الأَغْنِيَا تَمْنَعُ ذَا الْغِنَاءِ أَن يَسْتَوفِيَا
وقَولُـــهُ لِلفُقَـــــراءِ دَلاَّ بَأَنَّـهُ لِغَيْرِهِـمْ مَـا حَـلاَّ
إِلاَّ غَنِياًّ كاَنَ فِي الإِسْلاَمِ مُنَـــزَّلاً مَنْزِلَـــةَ الإِمَـــامِ
أَوْ أَنَّـهُ يَقُـومُ بالأَحْكَـامِ أَوْ بِمَصَالِحٍ أو الْمُحَامِى (٢)
فَإِنَّـهُ بِبَـيْتِ مَـالِ اللَّـــهِ أَحَقُّ لِلصَّلاَحِ لاَ الْمَلاَهِي
وَقِيلَ أَرْضُ الفُقَرا يُكْرِيهَا مَنْ قَامَ بالحَقِّ لِمُكْتَرِيهَـا
وَلاَ يَجُوزُ جَبْرُ أَهْلِ الدُّورِ عَلَى الْبِنَاَ عِنْدَ الْهِدَامِ السُّورِ(٣)
مَالَمْ يَكُونُوا حَاذَرُوا الْعُدْوَانا فَأَلْزِمَنْهُـمْ هَاهُنَـا الْبُنْيَانَـا
لِأَنَّـهُ كَالتُّـرْسِ يَحْفَظُنَّـــا بِلادَهُـمْ والْـخَصْمَ يَدْفَعُنَّـا
فَجَبْرُهُمْ كالْجَبْرِ لِلدِّفَـاعِ عَنِ الْبِلاَدِ وَعَنِ الْمَسَاعِى (٤)

بـابُ أمْـوالِ الْمَسَاجِـدِ

وهْيَ أَمَانَةٌ تَكونُ فِي يَدِ وَكِيلِهِ أَوْ ذِى احْتِسَابٍ مُهْتَدِى

---

(١) قوله «برخاء» أي مجّانا .
(٢) المحامى : يعني الذي يحامى عن الإسلام والمسلمين وبلادهم .
(٣) السور : هو البناء الحائط على المحلة أو على القرية لمنع العدو عن احتلال المحلة أو القرية والدور هي البيوت .
(٤) المساعي : أي الأماكن التي يسْعى فيها أهالي البلاد ، أو هي الطرق التى يذهبون ويعودون فيها لقضاء حوائجهم .

وَلَيْسَ لِلْمَسْجِدِ مِنْ أَمْوالِ لأَنَّهُ بَيْتٌ مِنَ الطَّفَالِ (١)
لٰكِن بِتَصْيِيرِ الْوَرَى إِلَيْهِ مَا لَهُمُ تَقَرُّباً عَلَيْهِ
يَصِيرُ مُخْتَصّاً بِهِ فَيُنْفَذُ فِيهِ وَمَالَهُ سِوَاهُ مَنْفَذُ
لأَنَّهُمْ فِي ذَاكَ يَجْعَلُونَهُ فَكَيْفَ مَنْ جَاؤُا يُحَوِّلُونَهُ
وَإِنَّمَا تَحْوِيلُهُ تَبْدِيلُ لِمَا عَلَيْهِ وَقَعَ الْمَبْذُولُ
فَلْيَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ تَوَكَّلا وَلْيَحْذَرَنْ مِنْ أن يُقَالَ بَدَّلا
ولا يَغُرَّنَّكَ خُلْفٌ نُقِلا حَقٌّ لِرَبِّنَا وَبَعْضٌ قَالَ لاَ
فإِنَّهَا لِرَبِّنَا حُقُوقُ إِذْ لَمِ يَكُن يَمْلِكُهَا مَخْلُوقُ
بَلْ إِنَّهَا قَدْ أُخْرِجَتْ لِلْفَضْلِ وَهِيَ لِنَوْعٍ مِنْهُ لاَ لِلْكُلِّ
كَذَاكَ مَا أَشْبَهَهَا يَكُونُ فَهُوَ لِنَوْعِهِ الَّذِى يَصُونُ
فَهٰذِهِ الزَّكَاةُ والْكَفَّارَهْ لها مَوَاضِعٌ لَهَا مُخْتَارَهْ
وَوَضْعُهَا فِي غَيْرِهَا مَمْنُوعُ بَلْ وَاجِبٌ أَنْ يُنْفَذَ الْمَشْرُوعُ
وَهْيَ مِنَ الْحُقُوقِ لِلَّهِ وَمَا مَعْنَاهُ إِلا أَنَّهُ قَدْ حَكَمَا
وَلاَ يَصِحُّ جَعْلُهَا كالصَّافِيَهْ وَلاَ كَمَالِ الْفُقَرَا عَلاَنِيَهْ
لأَنَّ مَالَ الْفُقَرا لِلفُقَرَا وللَّصوَافِي حُكْمُهَا كَمَا جَرَى
وَكُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ أَحْكَامُ وَاضِعُهَا فِى غَيْرِهِ لَهُ مُلاَمُ
وَالْكُلُّ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ وَجَبَا لَكِنَّهُ يَمْنَعُ أَن يُقَلَّبَا (٢)
والْخَلقُ خَلْقُ اللَّهِ طُرًّا هَلْ تَرَى أَحْكَامَهُ مُتَّحِدَاتٍ فِي الْوَرَى

---

(١) الطَّفَال : هي اللبن التى تعمل من الطِّين المبلول لبناء الجدران والحوائط .
(٢) يُقَلَّبَا : أي يغيَّر ويُبَدَّل .